

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية  
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي  
جامعة الدكتور مولاي الطاهر ولاية سعيدة  
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير  
مذكرة التخرج لنيل شهادة الماستر في شعبة: علوم التجارية  
تخصص: مالية وتجارة دولية

بغنوان:

## تأثير الإستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر

تحت إشراف الأستاذ:

د. فيلالي عبد الرحمن

من إعداد الطالبين:

دوار بوبكر

قندوسي يوسف عماد الدين

### لجنة المناقشة

|        |             |                      |                      |
|--------|-------------|----------------------|----------------------|
| رئيسا  | جامعة سعيدة | أستاذ التعليم العالي | أ.د وزاني محمد       |
| مشرفا  | جامعة سعيدة | أستاذ محاضر "أ"      | د. فيلالي عبد الرحمن |
| ممتحنا | جامعة سعيدة | أستاذ محاضر "أ"      | د. بن سكران بودالي   |

السنة الجامعية: 2026/2025

# إهداء

- إلى أمي أطال الله في عمرها.

- إلى كل الأهل والأحباب.

- إلى كل أساتذتي.

أهدي هذا البحث المتواضع راجيا من العلي القدير أن

يجد القبول والنجاح.

# شكر و تقدير

بعد الحمد والشكر لله العلي القدير الذي وفقني لإنجاز هذا العمل المتواضع، أتوجه بالشكر الجزيل إلى الأستاذ المشرف الدكتور " فيلالي عبد الرحمن " على ما قدمته من توجيهات قيمة وملاحظات نيرة طوال فترة انجاز هذا العمل.

كما أوجه شكري وامتناني لكل من كانت له يد المساعدة في إتمام هذا العمل.

# فهرس المحتويات

## فهرس المحتويات

|          |                                                                 |
|----------|-----------------------------------------------------------------|
| أ.....   | مقدمة                                                           |
| 7.....   | تمهيد:                                                          |
| 8.....   | المبحث الأول: مفهوم الإستثمار                                   |
| 8.....   | المطلب الأول: تعريف الإستثمار                                   |
| 9.....   | المطلب الثاني: أنواع الإستثمار                                  |
| 11 ..... | المطلب الثالث: أهداف الإستثمار                                  |
| 12 ..... | المبحث الثاني: مفهوم الإستثمار الأجنبي المباشر                  |
| 13 ..... | المطلب الأول: تعريف الإستثمار الأجنبي المباشر                   |
| 14 ..... | المطلب الثاني: أشغال الإستثمار الأجنبي المباشر ودوافعه          |
| 15 ..... | المطلب الثالث: محددات الإستثمار الأجنبي المباشر ودوافعه         |
| 17 ..... | المبحث الثالث: مفهوم الإستثمار الأجنبي غير مباشر                |
| 18 ..... | المطلب الأول: تعريف الإستثمار الأجنبي غير مباشر                 |
| 20 ..... | المطلب الثاني: أشكاله وأهدافه                                   |
| 25 ..... | المطلب الثالث: الفرق بين الإستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر |
| 27 ..... | خلاصة الفصل:                                                    |
| 29 ..... | تمهيد:                                                          |
| 30 ..... | المبحث الأول: الدراسة النظرية للنمو الاقتصادي                   |

## فهرس المحتويات

|                                                                                         |    |
|-----------------------------------------------------------------------------------------|----|
| المطلب الأول: مفهوم للنمو الاقتصادي.....                                                | 30 |
| المطلب الثاني: التفرقة بين النمو والتنمية الاقتصادية.....                               | 32 |
| المبحث الثاني: النماذج المفسرة للنمو الاقتصادي.....                                     | 35 |
| المطلب الأول: النظريات الكلاسيكية في النمو الاقتصادي.....                               | 35 |
| المطلب الثاني: نظرية Joseph Schumpeter ونموذج Harrod-Domar                              |    |
| للمنمو الاقتصادي.....                                                                   | 37 |
| المطلب الثالث: نموذج سولو - سوان النمو الاقتصادي.....                                   | 39 |
| المطلب الرابع: نظريات النمو الداخلي.....                                                | 43 |
| المبحث الثالث: علاقة النمو الاقتصادي بالاستثمار الأجنبي المباشر.....                    | 46 |
| المطلب الأول: جدلية العلاقة الرابطة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي..... | 46 |
| المطلب الثاني: تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على الاستثمار المحلي.....                | 49 |
| المطلب الثالث: تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على التجارة الخارجية.....                | 50 |
| خلاصة الفصل:                                                                            | 52 |
| تمهيد.....                                                                              | 54 |
| المبحث الأول: تطور الاقتصاد الجزائري عبر المراحل(1990-2025).....                        | 55 |
| المطلب الأول: مرحلة الإصلاح الهيكلي والتكيف الاقتصادي(1990-2000)                        | 55 |

## فهرس المحتويات

|                                                                            |    |
|----------------------------------------------------------------------------|----|
| المطلب الثاني: مرحلة الطفرة المالية والاستقرار النسبي(2001-2014) ....      | 60 |
| المطلب الثالث: مرحلة الانكماش الاقتصادي والصدمة النفطية (2015-2019)        |    |
| 66 .....                                                                   | 66 |
| المطلب الرابع: مرحلة الصدمات الخارجية والتحول التدريجي(2020-2025) 71       | 71 |
| المبحث الثاني: أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على مؤشرات النمو الاقتصادي 75 | 75 |
| المطلب الأول: وصف النموذج.....                                             | 76 |
| المطلب الثاني: تقدير النموذج (الأجل القصير والطويل).....                   | 78 |
| 80 .....                                                                   | 80 |
| خلاصة الفصل:                                                               |    |
| 82 .....                                                                   | 82 |
| الخاتمة:                                                                   |    |
| 66 .....                                                                   | 66 |
| قائمة المراجع:                                                             |    |

# قائمة الجداول

## قائمة الجداول

|                                                                                   |    |
|-----------------------------------------------------------------------------------|----|
| الجدول رقم (01) الفرق بين النمو الاقتصادي والتنمية .....                          | 34 |
| جدول (02): تطور الناتج الداخلي الخام ومعدلات النمو(1990-2000) .....               | 56 |
| جدول (03): تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر(1990-2000) .....                      | 57 |
| جدول (04): بيانات FDI والنمو الاقتصادي(1990-2000) .....                           | 59 |
| جدول (05): معدلات النمو الاقتصادي(2001-2014) .....                                | 61 |
| جدول (06): تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر(2001-2014) .....                      | 62 |
| جدول (07): تطور احتياطات الصرف الرسمية.....                                       | 63 |
| جدول (08): العلاقة البيانية بين FDI والنمو الاقتصادي في الجزائر (2001-2014) ..... | 65 |
| جدول (09): تطور المؤشرات الاقتصادية الرئيسية(2015-2019) .....                     | 67 |
| شكل (9): تطور احتياطات الصرف (2015-2019) - منحنى تنازلي .....                     | 67 |
| جدول (10): تطور مؤشرات الاقتصاد الكلي في الجزائر(2015-2019) .....                 | 68 |
| جدول (11): العلاقة البيانية بين FDI والنمو الاقتصادي في الجزائر (2015-2019) ..... | 70 |
| جدول (12): تطور المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية (2020-2025) .....                 | 71 |
| تقريبي/تقديري) .....                                                              | 71 |
| جدول (13): تطور مؤشرات الاقتصاد الكلي في الجزائر(2020-2025) .....                 | 72 |
| جدول (14): العلاقة البيانية بين FDI والنمو الاقتصادي في الجزائر (2020-2025) ..... | 74 |

# قائمة الأشكال

|                                                                                                        |    |
|--------------------------------------------------------------------------------------------------------|----|
| الشكل رقم (01): النموذج الهرمي لأنواع أشكال دخول السوق.....                                            | 20 |
| الشكل (02) اهتمامات الفكر الحديث في تفسير العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي ..... | 46 |
| شكل (03): تطور معدل النمو الاقتصادي في الجزائر(1990-2000) .....                                        | 56 |
| شكل (04): تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر(1990-2000) .....                                       | 58 |
| شكل (05): العلاقة البيانية بين FDI والنمو(1990-2000) .....                                             | 60 |
| شكل (06): تطور معدل النمو الاقتصادي(2001-2014) .....                                                   | 61 |
| شكل (07): تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر(2001-2014) .....                                       | 63 |
| شكل (08): تطور احتياطات الصرف(2001-2014) .....                                                         | 64 |
| شكل (09): العلاقة البيانية بين FDI والنمو(2001-2014) .....                                             | 66 |
| شكل (10): تطور معدل النمو الاقتصادي (2015-2019) - منحنى تنازلي ...                                     | 69 |
| شكل (11): العلاقة البيانية بين FDI والنمو(2015-2019) .....                                             | 70 |
| شكل (12): تطور معدل النمو الاقتصادي(2020-2025) .....                                                   | 71 |
| شكل (13): تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر (2025-1990).....                                       | 73 |
| شكل (14): العلاقة البيانية بين FDI والنمو(2020-2025) .....                                             | 74 |

# المقدمة العامة

يشهد الاقتصاد العالمي في العقود الأخيرة تحولات عميقة ومتسارعة فرضتها العولمة الاقتصادية والانفتاح المتزايد للأسواق الدولية، مما جعل الاستثمار بمختلف أشكاله أحد أهم الآليات المعتمدة لتحقيق النمو الاقتصادي وتعزيز القدرة التنافسية للدول. ويُنظر إلى الاستثمار باعتباره المحرك الأساسي للنشاط الاقتصادي، نظراً لدوره الفعال في توسيع القاعدة الإنتاجية، وزيادة الناتج المحلي الإجمالي، وخلق فرص العمل، وتحسين مستويات المعيشة، فضلاً عن مساهمته في نقل التكنولوجيا والمعرفة والخبرات الإدارية.

وفي ظل التحديات الاقتصادية التي تواجهها الدول النامية، أصبح الاستثمار الأجنبي المباشر يحظى باهتمام متزايد باعتباره مصدراً مهماً لتمويل التنمية الاقتصادية، وسبيلاً لتجاوز محدودية الموارد المحلية، خاصة في ظل التغيرات التي شهدها الاقتصاد الجزائري منذ بداية الإصلاحات الاقتصادية وانتهاجه لسياسات الانفتاح الاقتصادي الرامية إلى استقطاب رؤوس الأموال الأجنبية وتعزيز مساهمة القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي.

وتُعد الجزائر من بين الدول التي سعت إلى تحسين مناخ الأعمال وتطوير الإطار التشريعي والمؤسسي للاستثمار من أجل جذب التدفقات الاستثمارية الأجنبية والمحلية، وذلك إدراكاً منها لأهمية الاستثمار في تحقيق النمو الاقتصادي وتنويع مصادر الدخل بعيداً عن الاعتماد المفرط على قطاع المحروقات. غير أن فعالية هذه الجهود ومدى انعكاسها على معدلات النمو الاقتصادي تظل محل نقاش ودراسة، الأمر الذي يبرز أهمية البحث في طبيعة العلاقة بين الاستثمار والنمو الاقتصادي في الجزائر.

وانطلاقاً من ذلك، تبرز الإشكالية الرئيسية للدراسة في التساؤل الآتي:

## إشكالية الدراسة:

إلى أي مدى ساهم الاستثمار، وخاصة الاستثمار الأجنبي المباشر، في تحقيق النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة المدروسة؟

ويتفرع عن هذه الإشكالية مجموعة من التساؤلات الفرعية:

- ما المقصود بالاستثمار وما هي أهم أنواعه وأهدافه؟
- ما المقصود بالنمو الاقتصادي وما أهم النظريات المفسرة له؟
- ما طبيعة العلاقة النظرية بين الاستثمار والنمو الاقتصادي؟
- ما واقع الاستثمار في الجزائر خلال الفترة المدروسة؟
- هل يوجد أثر ذو دلالة للاستثمار على النمو الاقتصادي في الجزائر؟

## فرضيات الدراسة:

- للإجابة عن الإشكالية المطروحة تم صياغة الفرضيات التالية:
- توجد علاقة إيجابية بين الاستثمار والنمو الاقتصادي في الجزائر.
- يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في رفع معدلات النمو الاقتصادي من خلال زيادة الإنتاجية ونقل التكنولوجيا والخبرات.
- يختلف حجم تأثير الاستثمار على النمو الاقتصادي تبعاً للظروف الاقتصادية والمؤسسية السائدة في الجزائر.
- يشكل تحسين مناخ الاستثمار عاملاً أساسياً في تعزيز مساهمة الاستثمار في النمو الاقتصادي.

## أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف أهمها:

- التعرف على المفاهيم النظرية المتعلقة بالاستثمار والنمو الاقتصادي.
- إبراز مختلف أشكال الاستثمار وأهميته الاقتصادية.
- توضيح العلاقة النظرية بين الاستثمار والنمو الاقتصادي.
- تحليل واقع الاستثمار في الجزائر خلال الفترة المدروسة.
- قياس أثر الاستثمار على النمو الاقتصادي واستخلاص النتائج المناسبة.

### أهمية الدراسة:

تتبع أهمية الدراسة من الأهمية المتزايدة التي يكتسبها الاستثمار في تحقيق التنمية الاقتصادية والنمو المستدام، إضافة إلى أهمية الموضوع بالنسبة للاقتصاد الجزائري الساعي إلى تنويع مصادر النمو وتقليل التبعية للمحروقات، مما يجعل دراسة أثر الاستثمار على النمو الاقتصادي من المواضيع الحيوية ذات البعد الأكاديمي والتطبيقي.

### منهج الدراسة:

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لعرض الجوانب النظرية المتعلقة بالاستثمار والنمو الاقتصادي وتحليل العلاقة بينهما، كما تم الاستعانة بالمنهج القياسي لتحليل البيانات الاقتصادية وقياس أثر الاستثمار على النمو الاقتصادي خلال الفترة الزمنية محل الدراسة.

### تقسيم الدراسة

من أجل الإحاطة بمختلف جوانب الموضوع والإجابة عن الإشكالية المطروحة، تم تقسيم هذه الدراسة إلى ثلاثة فصول متكاملة، تسبقها مقدمة عامة وتليها خاتمة عامة.

خصص الفصل الأول لعرض الإطار المفاهيمي والنظري للاستثمار، حيث تم التطرق إلى مفهوم الاستثمار وأنواعه وأهدافه، ثم تناول مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر، مع إبراز أهم محدداتهما ودوافعهما وآثارهما الاقتصادية.

أما الفصل الثاني فقد عالج الإطار النظري للنمو الاقتصادي وعلاقته بالاستثمار الأجنبي المباشر، من خلال التعريف بالنمو الاقتصادي ومؤشراته، والتمييز بينه وبين التنمية الاقتصادية، إضافة إلى استعراض أهم النظريات والنماذج المفسرة للنمو الاقتصادي وتحليل طبيعة العلاقة النظرية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي.

في حين خُصص الفصل الثالث للدراسة التطبيقية، حيث تم تحليل واقع الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2025)، مع دراسة تطور المؤشرات الاقتصادية المرتبطة بهما، والاعتماد على الأساليب القياسية المناسبة لقياس أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي واستخلاص أهم النتائج والتوصيات.

# الفصل الأول

## تمهيد:

يُعدّ الاستثمار أحد الركائز الأساسية لتحقيق التنمية الاقتصادية وتعزيز النمو المستدام، إذ يمثل توظيفاً لرؤوس الأموال في مشاريع إنتاجية أو خدمية بقصد تحقيق عائد مستقبلي. وتتجلى أهمية الاستثمار في دوره المحوري في خلق فرص العمل، وزيادة الناتج الداخلي الخام، وتحسين مستوى المعيشة، فضلاً عن نقل التكنولوجيا وتطوير الكفاءات. وفي ظل العولمة الاقتصادية، لم يعد الاستثمار مقتصرًا على الإطار الوطني، بل أصبح يتخذ أبعادًا دولية من خلال تدفقات رؤوس الأموال عبر الحدود.

وفي هذا السياق، يبرز الاستثمار الأجنبي المباشر باعتباره نمطًا من أنماط الاستثمار الدولي يقوم على انتقال رأس المال مصحوبًا بدرجة من السيطرة أو التأثير الإداري من قبل المستثمر الأجنبي في المشروع المقام بالدولة المضيفة، بما يسهم في نقل الخبرات والتكنولوجيا وتعزيز القدرات الإنتاجية. أما الاستثمار الأجنبي غير المباشر، فيتمثل أساسًا في تدفقات رؤوس الأموال نحو الأدوات المالية كالأسهم والسندات دون أن يترتب عنه تدخل فعلي في إدارة المشروع، وهو ما يجعله أكثر تقلبًا وتأثرًا بالمتغيرات المالية العالمية. ومن ثم، فإن التمييز بين هذين النمطين يُعدّ أمرًا جوهريًا لفهم آثارهما الاقتصادية والمالية على الدول، خاصة الدول النامية الساعية إلى تحقيق الإقلاع الاقتصادي وجذب رؤوس الأموال الأجنبية.

## المبحث الأول: مفهوم الإستثمار

يُعدّ الاستثمار من الركائز الأساسية في بناء الاقتصاد الوطني وتحقيق التنمية المستدامة، إذ يرتبط بتوظيف رؤوس الأموال والموارد المتاحة بغرض تحقيق عائد مستقبلي والمساهمة في خلق الثروة ومناصب الشغل. ولإحاطة هذا المفهوم من مختلف جوانبه النظرية والعملية، يقتضي الأمر التطرق أولاً إلى تعريف الاستثمار وضبط إطاره المفاهيمي، ثم بيان أنواعه المختلفة بحسب معايير متعددة، وأخيراً إبراز الأهداف الاقتصادية والاجتماعية التي يسعى إلى تحقيقها. وعليه، سيتم تناول هذا المبحث من خلال ثلاثة مطالب متكاملة: تعريف الاستثمار، أنواع الاستثمار، وأهداف الاستثمار.

### المطلب الأول: تعريف الإستثمار

يعتبر الاستثمار واحداً من أكثر أشكال النشاط الاقتصادي حضوراً ومثارة للاهتمام، ليس فقط من قبل الدارسين والمهتمين بل من قبل متخذي القرار السياسي والاقتصادي في كل وقت من الأوقات، ويعتبر سبيلاً بالغ الأهمية في تحقيق درجات التطور والتنمية الاقتصادية.

### المطلب الأول: مفهوم الاستثمار وأنواعه.

لقد امتازت مفاهيم الاقتصاد بالاختلاف والتباين فيما بينها، تبعاً للجوانب التي انطلق منها الباحثون في تحليلهم لشتى الظواهر المحيطة والمتعلقة به.

هناك عدة مفاهيم للاستثمار تختلف عن بعضها البعض، وسوف نميز بين العديد من هذه المفاهيم كالتالي (طاهر حيدر حردان، 2009، الصفحات 13-14):

« مفهوم الاستثمار بالمعنى الاقتصادي في الاقتصاد غالباً ما يقصد بالاستثمار معنى "اكتساب الموجودات المادية وذلك لأن الاقتصاديين ينظرون الى التوظيف الاستثمار للأموال على أنه مساهمة في الإنتاج، والإنتاج هو ما يضيف منفعة أو يخلق منفعة

تكون على شكل سلع وخدمات، وهذا الإنتاج له عدة عناصر مادية وبشرية ومالية، وبالتالي فإذا كان المال عنصر إنتاج فلا بد أن يكون على شكل خلق طاقة إنتاجية جديدة أو توسيع طاقة إنتاجية موجودة".

« مفهوم الاستثمار في الإدارة المالية عادة ينظر الى الاستثمار من قبل رجال الإدارة على "أنه اكتساب الموجودات المالية وحسب، ويصبح الاستثمار في هذا المعنى هو توظيف المالي في الأوراق والأدوات المالية المختلفة من أسهم وسندات وودائع .... الخ "...

### المطلب الثاني: أنواع الإستثمار

كثيرة هي أنواع الاستثمارات، تتنوع بحسب معيار تقسيمها، فهي داخلية ودولية طبقا لمعيار الجنسية، وهي مباشرة وغير مباشرة طبقا لمعيار أسلوب المشاركة في المشروع الاستثماري.

#### 1 - أنواع الاستثمارات بحسب معيار الجنسية:

أ. الاستثمارات الداخلية (الوطنية): وهي الاستثمارات التي لا تنتقل فيها قيم مادية أو معنوية عبر الحدود، فالمستثمر وطني والمشروع الاستثماري وطني ورأس المال وطني ويتم داخل الوطن.

ب. الاستثمارات الأجنبية: هي كل استخدام يجري من الخارج لموارد مالية يملكها بلد من البلدان أو الاستثمار الذي يقوم به الأفراد أو الشركات أو الهيئات التي تتمتع بالجنسية الأجنبية (القنيعي عز الدين، 2012، صفحة 06).

#### 2- أنواع الاستثمارات حسب أسلوب إدارة المشروع الاستثماري:

أ- الاستثمار المباشر: ويقصد به تملك المستثمر الأجنبي لكامل المشروع الاستثماري أو لجزء منه، أو أنه قيام المستثمر الأجنبي سواء أكان شخصا طبيعيا أو معنويا باستثمار

أمواله داخل الدولة المضيفة وذلك بإنشاء مشروع يحفظ فيه لنفسه حق السيطرة والإدارة واتخاذ القرار.

ومن صور الاستثمار الأجنبي المباشر الشركات متعددة الجنسية التي تحاول مد نشاطها إلى الخارج وتنشئ فروعاً لها، أو الاستثمار الأجنبي الذي يقوم على أساس المشاركة مع رأس المال الوطني وتحدد نسب المشاركة على ضوء القانون الداخلي للدولة المضيفة.

**ب الاستثمار غير المباشر:** وهو ذلك النوع من الاستثمار الذي يقتصر فقط على انتقال الأموال النقدية، دون أن يكون للمستثمر الأجنبي ملكية كل أو جزء من المشروع الاستثماري، ولا يتمتع المستثمر الأجنبي بالرقابة أو السيطرة واتخاذ القرار في هذا الشكل من أشكال الاستثمارات. للاستثمار غير المباشر صور متعددة ولعل أهمها:

شراء السندات الدولية، وشهادات الإيداع المصرفية الدولية وكذلك شراء القيم المنقولة وسندات الدين العام والخاص، وشراء الذهب والمعادن النفيسة وإعطاء قروض للحكومات الأجنبية أو هيئاتها العامة أو الخاصة (عبد الله عبد الكريم عبد الله، 2008، الصفحات 19-20).

### 3- أنواع الاستثمارات حسب الجهة التي تقوم بها:

**أ- الاستثمار الخاص:** هو الاستثمار الذي تمارسه جهة خاصة سواء أكان فرداً أم عبر شركات خاصة وتتمثل برأس المال الجديد الذي يقوم الأفراد أو الشركات بتحويله سواء من مدخرات أو أرباح إلى ما يحقق في النهاية استثماراً خاصاً لتلك الأموال (القنعي عز الدين، 2012، صفحة 07).

**ب- الاستثمار الحكومي:** يتكون من رأس المال الحقيقي الجديد الذي تقوم الدول بتكوينه وتمويله سواء من فائض الإيرادات أم من القروض الداخلية والخارجية أو من المساعدات الأجنبية (عبد الله عبد الكريم عبد الله، 2008، صفحة 21) أو هو الاستثمار الذي تقوم به

الدولة لتنفيذ الخطط الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وغيرها من الخطط التي تخدم أهداف الدولة (قاسم نايف علوان، 2009، صفحة 37).

### المطلب الثالث: أهداف الإستثمار

تختلف أهداف الاستثمار باختلاف الجهة التي تقوم بعملية الاستثمار فقد يكون الهدف من عملية الاستثمار هو تحقيق النفع العام كما في المشاريع العامة التي تقوم بها الدولة (مثلا إنشاء جامعة أو مستشفى عام...الخ).

ففي الاستثمار العام يمكن ذكر بعض الأهداف مثل:

- تقديم خدمة معينة للجمهور .
- تنمية قطاع معين من القطاعات الاقتصادية.
- مكافحة البطالة.
- محاربة الفقر ورفع مستوى المعيشة.
- تحسين وضع ميزان المدفوعات.

أما أهداف الاستثمار على الصعيد الخاص فهي:

**1- المحافظة على رأس المال المستثمر:** إن ثمة مقولة يتداولها عامة الناس تقول بأن صاحب المال جبان، بمعنى أن صاحب المال يخاف على أمواله، فهو يريد أن تبقى أمواله بدون نقصان قد تبدو هذه المقولة على درجة من البساطة إلا أن فيها الكثير من المصادقية فلا شك في أن كل مستثمر يهتم بالحفاظ على رأسماله بالدرجة الأولى، فهو يسعى إلى عدم تبديد ثروته ولهذا فإنه يحاول أن يوجه استثماراته وفقا لذلك (مروان شموط وكنجو عبود كنجو، 2008 ، صفحة 12) من خلال المفاضلة بين المشروعات والتركيز على أقلها مخاطرة (القنيعي عز الدين، 2012، صفحة 14).

**2- تحقيق أقصى عائد ممكن:** يمثل الربح أهم الدوافع التي تدفع بالمستثمر للتخلي عن أمواله ووضعها في حوزة اشخاص آخرين قد يكونون بنكا أو مصنعا أو مزرعة...الخ.

ولا شك في أن العائد الذي يحصل عليه المستثمر يشكل أحد أهم المعايير التي يتخذ بموجبها المستثمر قراره في الاستثمار في مشروع دون آخر، أي أن المشروع الذي يحقق له أكبر قدر ممكن من الأرباح هو المشروع المفضل للمستثمر وعلى هذا يتم ترتيب بدائل الاستثمار وفقاً لمقدار العائد الناجم عن كل نوع من هذه البدائل.

**3- تحقيق السيولة:** يقصد بتحقيق السيولة للمستثمر أن يتوفر بحوزته سيولة نقدية جاهزة للدفع عند اللزوم، وإذا تعمقنا أكثر في حالة الاستثمار والحديث عن مشروع ما، فإن السيولة لهذا المشروع هي قدرته على الدفع أو قدرته على سداد الالتزامات المترتبة عليه في وقت استحقاقها، أو قدرته على تحويل ما بحوزته من أصول إلى نقدية بدون خسارة من أجل تجنب المشاكل الناجمة عن عدم السداد (مروان شموط وكنجو عبود كنجو، 2008 ، الصفحات 13-15).

**4- استمرارية الدخل وزيادته:** ويكون ذلك بوتائر متصاعدة، ويمثل هذا الهدف من أهم طموحات المستثمر للخروج من دورة حياته الاعتيادية ولتوكيد رغباته في رفع مستويات معيشته وطم قدراته الانتاجية ويمكن من خلال ذلك تعزيز المحفظة الاستثمارية بمزيد من النشاطات الجديدة (هوشيار معروف، 2009، صفحة 21).

#### المبحث الثاني: مفهوم الإستثمار الأجنبي المباشر

يشكل الإستثمار الأجنبي المباشر أحد الركائز الأساسية لتعزيز التنمية الاقتصادية، ويمكن تعريفه بأنه استثمار يقوم به فرد أو مؤسسة أجنبية بهدف المشاركة الفعلية في رأس مال شركة محلية، سواء عبر تأسيس منشأة جديدة أو الاستحواذ على حصة كبيرة تمكنه من التأثير في الإدارة.

أما أشكال الإستثمار الأجنبي المباشر فتتنوع بين الاستثمار الصناعي والخدمي والتجاري، وتُدفع عادةً بدوافع اقتصادية مثل البحث عن أسواق جديدة، واختلاف تكاليف الإنتاج، إلى جانب دوافع استراتيجية وسياسية لتعزيز النفوذ الاقتصادي للدولة المستثمرة.

في المقابل، ترتبط محددات هذا النوع من الإستثمار ودوافعه بعدة عوامل تشمل الاستقرار السياسي والاقتصادي، جودة البنية التحتية، مستوى الحوافز الضريبية والقانونية، إضافة إلى قدرة الدولة المضيفة على حماية حقوق المستثمرين الأجانب وضمان بيئة استثمارية جذابة ومستقرة.

### المطلب الأول: تعريف الإستثمار الأجنبي المباشر

المقصود بالاستثمار الأجنبي المباشر هو انتقال رؤوس الأموال الأجنبية للاستثمار في الخارج بشكل مباشر للعمل في صورة وحدات صناعية، أو تمويلية، أو إنشاءية، أو زراعية أو خدمية ويمثل حافز الربح المحرك الرئيسي لهذه الاستثمارات الأجنبية المباشرة (أمانة زكي شبانه، 1994، صفحة 02).

ويعرف كل من صندوق النقد الدولي (IMF) ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) الاستثمارات الأجنبية المباشرة، على أنها الاستثمارات في مشروعات داخل دولة ما، ويسيطر عليها المقيمون في دولة أخرى (على عبد الوهاب إبراهيم نجا، 1995، صفحة 16).

وحسب تعريف الأونكتاد، فإن الاستثمار الأجنبي المباشر هو ذلك الاستثمار الذي يفضي إلى علاقة طويلة الأمد ويعكس منفعة وسيطرة دائمتين للمستثمر الأجنبي أو الشركة الأم في فرع اجني قائم في دولة مضيفة، غير تلك التي ينتميان إلى جنسيتها (المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، 1999، صفحة 02).

وبهذا يكون الحد الفاصل لتعريف الاستثمار الأجنبي المباشر هو ملكية حصة في رأس مال الشركة التابعة للقطر المستقبل تساوى أو تفوق 10% من السهم العادية أو القوة التصويتية وتسمى الشركة المحلية المستثمر فيها بالوحدة التابعة أو الفرع.

ويتضمن الاستثمار الأجنبي المباشر ملكية حصة في رأس المال عن طريق شراء أسهم الشركات التابعة وإعادة استثمار الأرباح غير الموزعة، وأيضا الاقتراض والائتمان بين الشركة الأم والشركة التابعة والتعاقد من الباطن وعقود الإدارة وحقوق الامتياز والترخيص لإنتاج السلع والخدمات (مصطفى بابكر، 2004، الصفحات 02-03).

### المطلب الثاني: أشغال الإستثمار الأجنبي المباشر ودوافعه

يُعرف الاستثمار الأجنبي المباشر من منظور مؤسساتي وأكاديمي رصين بأنه تلك الحركة الدولية لرؤوس الأموال طويلة الأجل التي تتجاوز مجرد نقل السيولة لتشمل تملك أصول رأسمالية ثابتة في بلد مضيف، مع إصرار المستثمر (سواء كان فرداً أو شركة متعددة الجنسيات) على ممارسة حق الإدارة والرقابة الفعلية، وهو ما تضبطه معايير صندوق النقد الدولي بنسبة مساهمة لا تقل عن 10% لضمان التأثير في القرار الاستراتيجي. وتتجسد أشكال هذا الاستثمار في نماذج متنوعة تبدأ من "الاستثمار الأخضر" عبر إنشاء وحدات إنتاجية جديدة، أو اللجوء لعمليات الاندماج والاستحواذ التي باتت تشكل رافداً أساسياً للاستثمارات العالمية، وصولاً إلى مشروعات التجميع والمناطق الحرة التي تمنح مزايا جمركية وضريبية واسعة. إن هذا النمط الاستثماري يمثل في جوهره أداة حيوية لسد الفجوة التمويلية في الدول النامية، ومكملاً جوهرياً للادخار المحلي، فضلاً عن كونه قناة شرعية لنقل التكنولوجيا الحديثة ومهارات "المعرفة الفنية (Know-how)" التي تسهم في تحديث الآلة الإنتاجية الوطنية ورفع كفاءة رأس المال البشري، مما يجعله بديلاً استراتيجياً مفضلاً عن الاقتراض الخارجي المرهق للميزانيات العمومية. (د. كاكي عبد الكريم، 2018، صفحة 150)

أما فيما يخص الدوافع المحركة لهذه التدفقات، فإن الأدبيات الاقتصادية تحللها وفق محددات هيكلية ترتبط بالبحث عن الكفاءة والتعظيم الربحي، حيث تنقسم دوافع المستثمر

الأجنبي إلى أربعة محاور استراتيجية كبرى؛ أولها "البحث عن الموارد" لاستغلال المزايا النسبية في الدول الغنية بالمواد الأولية كالنفط والغاز، أو الاستفادة من وفرة العمالة الماهرة منخفضة التكلفة. وثانيها "البحث عن الأسواق" لاختراق تكتلات استهلاكية جديدة وتلبية الطلب المحلي والإقليمي المتنامي، وثالثها "البحث عن الكفاءة" الذي يركز على تكامل سلاسل الإنتاج في بيئات تتمتع ببنية تحتية متطورة، وأخيراً "البحث عن الأصول الاستراتيجية" لخدمة الأهداف التوسعية بعيدة المدى للشركات الأم. ويتداخل مع هذه الدوافع نمط التوجه الاستثماري، سواء كان "أفقياً" يهدف لإنتاج نفس السلع في الأسواق المضيفة، أو "عمودياً" يهدف للسيطرة على مراحل الإنتاج أو الاقتراب من منافذ التوزيع النهائية، مما يعكس رغبة المستثمر في تقليل المخاطر التشغيلية وضمان تدفق مستدام للعوائد في ظل منافسة عالمية شرسة على توطين رؤوس الأموال (د. كاكي عبد الكريم، 2018، صفحة 156).

### المطلب الثالث: محددات الإستثمار الأجنبي المباشر ودوافعه

بناءً على الدراسة التحليلية المقدمة، يمكن صياغة محددات ودوافع الاستثمار الأجنبي المباشر وفق رؤية أكاديمية متخصصة في التجارة الدولية على النحو التالي:

تتمحور المحددات الذاتية للاستثمار الأجنبي المباشر حول الخصائص الهيكلية للشركات متعددة الجنسيات والدوافع الاقتصادية للدولة الأم، حيث تعمل هذه الشركات غالباً في أسواق تتسم بالمنافسة الاحتكارية أو احتكار القلة. ويُعد معدل العائد المتوقع على الاستثمار المحدد الجوهري الأول، إذ لا يتوجه المستثمر للخارج إلا سعياً وراء عوائد أعلى بعد تحييد المخاطر التجارية وغير التجارية. كما تبرز القدرة التكنولوجية والابتكارية كعامل حاسم يمنح الشركات "أصولاً ملكية" تمكنها من المنافسة العالمية. وفي المقابل، تظهر "عوامل الطرد" من الدولة الأم كدوافع قوية، مثل تشبع السوق المحلي، أو ارتفاع حدة

المنافسة، أو عدم استقرار المناخ السياسي والاستثماري داخلياً. بالإضافة إلى ذلك، تلعب الفوارق في أسعار الفائدة دوراً حيوياً، حيث يميل رأس المال للتدفق نحو المناطق ذات الفائدة المرتفعة لجذب الاستثمارات المنتجة. وتستغل هذه الشركات قوتها التفاوضية المستمدة من امتلاك الموارد النادرة والدعم السياسي من حكوماتها الأم لتحقيق شروط استثمارية تفضيلية في الدول المضيفة. لذا، فإن قرار الاستثمار هو دالة معقدة تجمع بين رغبة الشركة في تعظيم ربحيتها واستراتيجية الدولة الأم في التوسع الاقتصادي والسياسي عالمياً. (مدادي عبدالقادر، 2012، الصفحات 233-250)

أما فيما يخص المحددات المرتبطة بالدولة المضيفة، فإن المزايا المكانية والبيئة السياسية والقانونية تشكل الركيزة الأساسية لجذب أو تنفير رؤوس الأموال الأجنبية. ويُعد الاستقرار السياسي والأمني وغياب احتمالات التأميم أو المصادرة شرطاً مسبقاً لا غنى عنه، فالمخاطر السياسية المرتفعة قد تحجب الاستثمار حتى في ظل وجود عوائد مرتفعة، كما هو ملاحظ في بعض دول إفريقيا جنوب الصحراء. وتلعب الشفافية التشريعية وكفاءة النظام المالي دوراً موازياً، حيث تؤدي البيروقراطية وغياب الوضوح الإجرائي إلى نقص حاد في تدفقات الاستثمار. ومن الناحية الاقتصادية، ينجذب الاستثمار بقوة نحو الاقتصاديات المنفتحة التي تتبنى سياسات تحرير التجارة وتتمتع بقوة تنافسية عالية تظهر من خلال نمو الصادرات. كما تبرز أهمية البنية الأساسية المادية والمعلوماتية، بما في ذلك شبكات النقل والاتصالات والطاقة، كعامل جذب جوهري للمستثمر الأجنبي المتوجه نحو التصدير. إن تكامل هذه العناصر، من استقرار تشريعي وبنية تحتية متطورة وانفتاح تجاري، هو ما يحدد المركز التنافسي للدولة في سوق الاستثمار الدولي (مدادي عبدالقادر، 2012، الصفحات 233-250).

وفي سياق أدوات السياسة الاقتصادية الكلية، تلعب معدلات الفائدة وأسعار الصرف والمحددات المؤسسية دوراً حاسماً في صياغة قرارات المستثمرين طويلي الأجل. فبينما يرى

البعض أن تحرير أسعار الفائدة يشجع المدخرات، إلا أن ارتفاع التكلفة الحقيقية للاقتراض قد ينعكس سلباً على التوسع الإنتاجي. وبالمثل، يعد استقرار سعر الصرف محدداً جوهرياً لضمان القيمة الحقيقية للأرباح المحولة للخارج؛ فالتخفيض الشديد في قيمة العملة المحلية أو تقلبها المستمر يثير مخاوف المستثمرين ويؤثر سلباً على التدفقات. وتتعاظم أهمية المحددات البيئية والمؤسسية، حيث يجذب الاستثمار نحو الأنظمة الإدارية التي تتسم بسلسلة الإجراءات واللامركزية وتوفر المعلومات الدقيقة. كما تشكل مكافحة الفساد المؤسسي وتعزيز سيادة القانون معايير دولية تقيسها مؤسسات مثل الشفافية الدولية لتقييم جاذبية بيئة الأعمال. وفي بعض الأحيان، قد تعمل المعايير البيئية الأقل تشدداً في الدول النامية كعامل جذب لصناعات معينة، رغم ما يحمله ذلك من تحديات استدامة. وختاماً، فإن نجاح الدولة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر لا يتوقف على محدد منفرد، بل يتطلب منظومة متكاملة تربط بين التطور الاقتصادي الداخلي والكفاءة المؤسسية الشاملة.

### المبحث الثالث: مفهوم الإستثمار الأجنبي غير مباشر

في المبحث الثالث سنتناول مفهوم الاستثمار الأجنبي غير المباشر، وهو شكل من أشكال الاستثمار الذي يقوم فيه المستثمر الأجنبي بالمساهمة في سوق الأوراق المالية أو الأدوات المالية للشركات دون المشاركة في إدارتها اليومية أو التحكم في سياساتها.

في المطلب الأول، يُعرف الاستثمار الأجنبي غير المباشر بأنه توظيف رأس المال في الأوراق المالية، مثل الأسهم والسندات والصناديق الاستثمارية، بهدف تحقيق عائد مالي دون السيطرة على الشركات المستثمر فيها.

أما المطلب الثاني، فيبرز أشكال هذا الاستثمار، التي تشمل الأسهم والسندات والصناديق المشتركة، مع أهدافه المتمثلة في تنويع المحفظة الاستثمارية، زيادة العوائد المالية، وتقليل المخاطر المرتبطة بالاستثمار المباشر.

وأخيراً، المطلب الثالث يوضح الفرق بين الاستثمار الأجنبي المباشر والغير مباشر، إذ يتمثل في أن المباشر يمنح المستثمر السيطرة والإدارة الفعلية للشركة، بينما الغير مباشر يقتصر على الاستفادة من العوائد المالية دون التدخل في قرارات الإدارة.

### المطلب الأول: تعريف الإستثمار الأجنبي غير مباشر

كما يسمى أيضاً بالتوظيف المنقول أو الاستثمار في المحفظة ويتضمن التوظيفات المحققة عن طريق السندات والأسهم والتي تتم في مؤسسات قائمة خارج البلد الذي يقيم فيه المستثمرون، وهذا النوع من التوظيف لا يتطلب المشاركة في تسيير الشركات الأجنبية. وعليه يمكن تعريفه كما يلي (د. فلاق علي وأ. باصور محمد، 2015، الصفحات 70-72):

"يقصد به كل استثمار في الأصول أو الأوراق وأسواق المال، إذن تعتبر العملات والأوراق المالية وحصص رأس المال مصادر التمويل التي تجذب رؤوس الأموال الدولية"، وهو يمثل ملكية الأوراق المالية على اختلاف أنواعها: السندات الأسهم، ضمانات القروض التي يحصل عليها المقرضون مقابل رأس المال المستثمر (المصدر)، ولا يحق للمقرض ممارسة الرقابة على نشاط المؤسسة وقد يقترن هذا الاستثمار أحياناً بنقل التكنولوجيا والخبرات كتوريد المعدات، وإيفاء الإدارة والمختصين فيها".

ولقد شهدت الأسواق الدولية تضاعف هذا النوع من العمليات بدءاً من الستينات، حيث ارتبط هذا التطور بأتساع أسواق الأورو دولار أين تم تحويل مئات الملايير من الدولارات من بلد إلى آخر، فنمو السوق الدولي للعملات الصعبة هو نفسه مرتبط وبشكل ضيق مع النوع الثاني للاستثمار وهو الاستثمار الأجنبي المباشر وهذا نتيجة لتعامل البنوك المتعددة الجنسية في المراكز المالية الكبرى، فإذا كان الاستثمار الأجنبي غير المباشر شكلاً من أشكال تصدير رأس المال، فإن الاستثمار الأجنبي المباشر لا يعد مجرد تصدير لرأس المال

في صورته المالية فقط، وإنما يشمل تنظيم إنشاء المشروعات ونقل الخبرات والتكنولوجيا وتأهيل العنصر البشري، مع ضمان حق ملكية المشروعات التي تقام في البلد المضيف، وحق الرقابة والإشراف عليها، وعليه يتميز الاستثمار الأجنبي المباشر عن الاستثمار في المحفظة، في كونه يمثل للشركة وسيلة لمراقبة مختلف النشاطات والقائمة في البلدان الأجنبية، في حين تعد عمليات الاستثمار في المحفظة عمليات ذات طابع مالي محض (شراء الأسهم مثلاً).

حيث تتجسد أهمية الاستثمار الأجنبي غير المباشر من خلال تحديد أهم المزايا بالنسبة للدولة المضيفة والتي تترتب على حركة رؤوس الأموال على شكل الاستثمار الأجنبي غير المباشر خاصة نحو الدول النامية ومنها الدول العربية، وهي كالتالي:

– إن الاستثمار الأجنبي غير المباشر يزيد من سيولة أسواق الأوراق المالية المحلية، ويمكن أن يساعد على تطوير كفاءة السوق أيضاً، إذ يجعل الأسواق أكثر سيولة كما يجعلها أوسع وأكثر عمقا.

– يشير الاقتصاديون إلى أن الاستثمار المحفزي يمكن أن يعود بالنفع على القطاع الحقيقي للاقتصاد، إذ يمكن تدفق الاستثمار الأجنبي المحفزي توفير مصدر للاستثمارات الأجنبية ولاسيما إلى البلدان النامية ذا الحاجة إلى رؤوس الأموال.

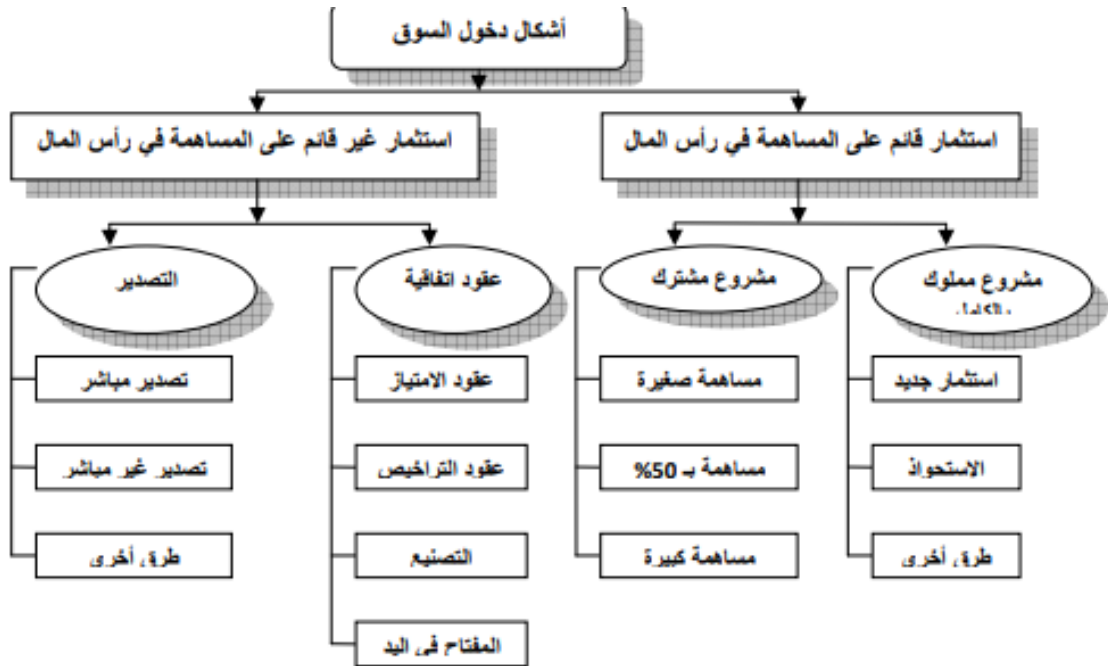
– يمكن الاستثمار الأجنبي غير المباشر أيضاً من تحقيق الانضباط والخبرة في أسواق رأس المال المحلية، إذ في سوق أعمق وأوسع فإن المستثمرين لديهم حوافز أكبر لتخصيص وإنفاق الموارد في البحث عن فرص الاستثمار الجديدة، كما تتنافس الشركات للحصول على التمويل، وسوف يواجهون مطالب من أجل تحسين المعلومات سواء من حيث الكمية والنوعية.

– إن توجيه الاستثمارات الأجنبية إلى أسواق الأوراق المالية المحلية يعني حركة رؤوس الأموال إلى ذلك البلد، وهذا ما يزيد من الطلب على العملة التي تتجه إليها العملات

ويرفع سعرها في الأسواق ويؤدي إلى زيادة عرض العملات التي تخرج منها رؤوس الأموال وبالتالي هبوط أسعارها.

المطلب الثاني: أشكاله وأهدافه

الشكل رقم (01): النموذج الهرمي لأنواع أشكال دخول السوق



Source: Yigang Pan, David Tse, The Hierarchical Model of Market Entry Modes, Journal of International Business Studies, 31, 4, 2000, p:358

أولاً: أشكال الاستثمار غير المساهم لدخول الأسواق العالمية

إن قرار دخول أي شركة متعددة الجنسية إلى أي سوق أجنبية يتطلب منها المفاضلة بين عدة أساليب للدخول بحيث تختار الأسلوب الذي يحقق لها منافع أكبر وسلبات أقل وتتمثل هذه الأساليب في (طلال زغبة وعبد الحميد برحومة، 2014، صفحة 173):

أ) **الترخيص الترخيص (Licensing)** وهو عقد يقوم المستثمر الأجنبي بموجبه بالتصريح المستثمر وطني باستخدام براءة الاختراع أو الخبرة الفنية ونتائج الأبحاث الإدارية مقابل عائد مادي معين، وهناك حالات مختلفة من التراخيص منها

التراخيص بالضرورة يكون المستثمر الأجنبي مرغماً عليها لأن البلد المضيف لا يسمح بطريقة أخرى لدخول المستثمر الأجنبي، وهناك التراخيص بالاختيار بسبب عدم توفر الموارد المالية اللازمة للاستثمار أو ضعف القدرة والخبرة التسويقية بسوق البلد المضيف.

**مزايا وعيوب التراخيص بالنسبة للدول المضيفة:**

**بالنسبة للمزايا:**

- 1- لا تتيح للمرخص التحكم في إدارة الأنشطة الإنتاجية محل الترخيص في الدولة المضيفة؛
- 2- المحافظة على استقلالها السياسي والاقتصادي وتجنب التبعية التكنولوجية للدول الأجنبية؛

**أما من ناحية العيوب:**

1. ارتفاع تكلفة الحصول على تراخيص الإنتاج في كثير من الأحيان؛
2. عدم الاستفادة من المعرفة الفنية والتكنولوجية لصاحب الترخيص؛
3. عدم توفر الكفاءات الفنية والإدارية بالدول المضيفة قد يهدد إمكانية نجاح هذه الدول في استغلال براءات الاختراع.

**مزايا وعيوب التراخيص بالنسبة للشركات متعددة الجنسيات**

**من حيث المزايا فهي:**

- (1) تعد التراخيص مصدر جيد من مصادر الدخل للشركة؛
- (2) تعد التراخيص من أسهل وأسرع الطرق والأساليب لغزو الأسواق الأجنبية
- (3) عدم التزام صاحب الترخيص بنقل المعرفة الفنية للمرخص له.

أما العيوب فتتمثل في:

1. فقدان السيطرة على العمليات والجودة والسوق؛
2. احتمال فقدان الأسواق المحاورة للدولة التي حصلت على ترخيص؛
3. انخفاض العائد أو الربح بالمقارنة مع الاستثمار المباشر؛
4. تساهل المرخص في مراقبة الجودة قد يؤدي إلى تراجع سمعة المنتج في أنحاء العالم".

ب) **الامتياز:** عقد الامتياز (Franchise) هو عقد يشبه الترخيص يلتزم بموجبه مانح الامتياز بتمكين ممنوح الامتياز من استخدام حقوق الملكية الفكرية الخاصة به وأهمها اسم مانح الامتياز التجاري وشعاراته ورموزه وعلاماته التجارية، وكذلك الاستفادة من خبراته ومهاراته وأنظمة عمله ومعرفته الفنية والتكنولوجيا لاستخدامها في توزيع منتجات و/ أو تقديم خدمات إضافة إلى تقديم مانح الامتياز المعونة الفنية والتجارية والتدريب الممنوح الامتياز ومساعدته في كل ما يعينه على ممارسة النشاط موضوع عقد الامتياز حسب تعليمات وسياسات مانح الامتياز وشروط العقد بصفة دورية طوال مدة العقد في النطاق المكاني، نظير مقابل يتقاضاه مانح الامتياز (طلال زغبة وعبد الحميد برحومة، 2014، صفحة 174).

**مزايا وعيوب عقود الامتياز بالنسبة للدول المضيفة:**

**بالنسبة للمزايا:**

- 1) تنمية التكنولوجيا الوطنية وذلك بسبب التزام صاحب الامتياز بنقل المعرفة الفنية؛
- 2) استعمال العلامة التجارية وجميع الإشارات والرموز الدالة على صاحب الامتياز؛
- 3) الاستفادة المساعدات الفنية والتجارية اللازمة لتنفيذ المشروع.

**أما من ناحية العيوب:**

1-الالتزام بتطبيق المعرفة الفنية والتسويقية والإنتاجية وفق تعليمات المانح؛

2-الالتزام بعدم المنافسة أثناء تنفيذ العقدة

3-دفع رسوم الدخول في شبكة التوزيع التابعة المانح الامتياز.

مزايا وعيوب عقود الامتياز بالنسبة للشركات متعددة الجنسيات:

من حيث المزايا فهي:

1) غالباً في مصلحة مانح الامتياز وتكون مساحة التعديل في شروطه قليلة؛

2) احتفاظ مانح الامتياز بحق السيطرة على جودة المنتج ومواصفاته وتسويقه وبيعه.

أما العيوب فتتمثل في:

1-حجم الأرباح التي يحصل عليها مانح الامتياز غير كبيرة؛

2-عدم القدرة على السيطرة على المستفيد من عقد الامتياز والالتزام بنقل المعرفة الفنية له .

ج) عقود المفتاح في اليد عمليات تسليم المفتاح (Turkey Project) ترتبط ببناء

المشروعات الكبرى في الدول النامية، حيث تلتزم شركة دولية ببناء مشروع متكامل

حتى مرحلة التشغيل وتسليمه إلى المالك، وقد تلتزم الشركة أيضاً بتدريب العاملين

والفنيين لتشغيل المشروع وإمداده بالمعدات والآلات اللازمة للتشغيل، ويقوم البلد

المضيف بدفع أتعاب المستثمر الأجنبي مقابل تقديمه التصميمات الخاصة بالمشروع

وطرق تشغيله وصيانته وإدارته وكذلك يتحمل البلد المضيف تكلفة الحصول على

التجهيزات والآلات مضافاً إليها تكاليف النقل وغيرها (طلال زغبة وعبد الحميد

برحومة، 2014، صفحة 175).

مزايا وعيوب عقود المفتاح في اليد بالنسبة للدول المضيفة:

بالنسبة للمزايا:

- 1) انخفاض آثاره السلبية لأن العقد يكون لفترة مؤقتة؛
- 2) الحصول على مستوى متقدم من التكنولوجيا الحديثة؛
- 3) وجود فوائد طويلة الأجل وبخاصة إذا كان المشروع سوق رئيس للإنتاج والتصدير؛

أما من ناحية العيوب:

- 1- دور هذا النوع من الاستثمارات في تحقيق التقدم التكنولوجي للدولة المضيفة وكذلك خلق فرص العمل يتوقف إلى حد كبير على حجم وطبيعة المشروع؛
- 2- في حالة توقف الطرف الأجنبي عن توريد قطع الغيار أو المواد الأولية فان المشروع يصبح مهددا بالتوقف ومن ثم تظهر مشكلة التبعية للطرف الأجنبي.

مزايا وعيوب عقود المفتاح في اليد بالنسبة للشركات متعددة الجنسيات:

من حيث المزايا فهي:

- 1) حصول الشركة على أرباح ناجمة عن بيع مستلزمات الإنتاج وآلات التجهيزة
- 2) انخفاض درجة الخطر السياسي والإخطار غير التجارية.

أما العيوب فتتمثل في:

- 1- انخفاض الأرباح التي تحصل عليها الشركة؛
- 2- هذا الاستثمار لا يوفر أي رقابة على العمليات والجودة، ومن ثم قد يحدث أي خلل يسيء إلى سمعة الطرف الأجنبي، مما يؤدي إلى تقلص فرص الدخول في مشروعات أخرى؛

### المطلب الثالث: الفرق بين الإستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر

المعرفة أهم الفروقات الكامنة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار الأجنبي غير المباشر، وذلك بالاستناد إلى هذه التعاريف يمكن استنباط أهم الفروقات الجوهرية بينهما، حيث يعتبر الاستثمار الأجنبي مباشراً في حالة امتلاك كيان أجنبي لأصول ملكية تامة أو جزئية في دولة مضيفة، وهذا ما يمنحه حق النظر في تسيير الاستثمار ابتداءً من نسبة مقدرة بـ 10%.

كحد أدنى، أما الاستثمار الأجنبي غير المباشر فيمكن تعريفه على أنه تلك الاستثمارات التي تتدفق داخل الدولة في شكل قروض مقدمة من طرف أفراد أو هيئات أجنبية عامة أو خاصة، أو تأتي في شكل اكتتاب في الصكوك الصادرة عن تلك الدولة، سواء تم الاكتتاب عن طريق السندات التي تحمل فائدة ثابتة أو عن طريق الأسهم، بشرط أن لا يكون للأجانب الحق في الحصول على نسبة من الأسهم تخولهم حق إدارة المشروع (عمر هاشم محمد صدقة، 2008، صفحة 17). وبالاعتماد على هذين التعريفين نخلص إلى الفروقات التي سنوردها في النقاط الآتية (بكطاش فتيحة ومقالتى سفيان، 2014، الصفحات 82-83):

ينطوي الاستثمار الأجنبي المباشر على تملك كيان أجنبي لجزء أو كل الاستثمارات في مشروع معين ابتداءً من نسبة تقدر بـ 10%، أما الاستثمار الأجنبي غير المباشر فينطوي على تملك أفراد أو هيئات أو شركات على نسبة من الأوراق المالية شرط أن لا تصل نسبتها إلى 10% حتى لا يتحول ذلك إلى استثمار مباشر؛

يمنح الاستثمار الأجنبي المباشر للمستثمر الأجنبي حق الإدارة والإشراف والرقابة على مختلف العمليات التي تتم على مستوى الاستثمارات التي يشترك فيها على حسب النسبة التي يمتلكها. ويمتد حق المستثمر الأجنبي في الإشراف والإدارة والرقابة إلى غاية الإدارة

الكلية على الاستثمار، وذلك في حالة الاستثمار المملوك بالكامل للمستثمر الأجنبي. أما الاستثمار الأجنبي غير المباشر فلا يمنح لصاحبه أي نوع من الرقابة أو المشاركة في تنظيم وإدارة المشروع الاستثماري وذلك راجع من جهة إلى طبيعة ما يحوزه المستثمر الأجنبي (سندات، أسهم، قروض)، ومن جهة أخرى إلى النسبة المحددة للاستثمار الأجنبي غير المباشر والتي يجب أن لا تتجاوز 10%.

يكتنف الاستثمار الأجنبي غير المباشر نسبة أكبر من المخاطرة مقارنة بالاستثمار الأجنبي المباشر خصوصا ما تعلق منه بعمليات الاكتتاب في الأسهم والسندات التي تصدرها الدولة المضيفة؛

يعتبر الاستثمار غير المباشر قصير الأجل بالمقارنة بالاستثمار المباشر والذي عادة ما يكون متوسط أو طويل الأجل.

## خلاصة الفصل:

يُعدّ الاستثمار بمختلف صوره أحد الركائز الأساسية لتحقيق التنمية الاقتصادية وتعزيز النمو المستدام، إذ يشكل أداة فعالة لتعبئة الموارد المالية وتوجيهها نحو الأنشطة الإنتاجية ذات القيمة المضافة. ويكتسب الاستثمار أهمية مضاعفة في ظل العولمة الاقتصادية، حيث لم يعد محصوراً في الإطار الوطني، بل أصبح منفتحاً على التدفقات الرأسمالية الدولية.

ويبرز الاستثمار الأجنبي المباشر باعتباره نمطاً استراتيجياً لنقل رؤوس الأموال والتكنولوجيا والخبرات الإدارية، مما يساهم في خلق مناصب الشغل وتحسين الإنتاجية وتعزيز القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني. كما يتميز بطابعه طويل الأجل وتأثيره الهيكلي في بنية الاقتصاد.

في المقابل، يمثل الاستثمار الأجنبي غير المباشر آلية تمويلية تعتمد على تدفقات رؤوس الأموال عبر الأسواق المالية، وهو أكثر مرونة وسرعة في الحركة، لكنه أكثر عرضة للتقلبات والمضاربات، مما قد يؤثر على الاستقرار المالي للدول المستقبلية.

وعليه، فإن تحقيق الاستفادة القصوى من هذين النمطين من الاستثمار يقتضي توفير بيئة قانونية ومؤسسية مستقرة، وضمان الشفافية وحوكمة الأسواق، مع تبني سياسات اقتصادية رشيدة توازن بين جذب رؤوس الأموال وحماية المصلحة الوطنية. فالتحدي الحقيقي لا يكمن في استقطاب الاستثمار فحسب، بل في توظيفه بكفاءة لخدمة أهداف التنمية الشاملة والمستدامة.

## الفصل الثاني

## تمهيد:

يُعدّ النمو الاقتصادي من أبرز المفاهيم المحورية في علم الاقتصاد، لما له من دور أساسي في تفسير تطور الدول وتحسين مستويات المعيشة وتحقيق الرفاه الاقتصادي. وقد حظي هذا المفهوم باهتمام واسع من قبل المفكرين والباحثين، الذين سعوا إلى تحديد أبعاده النظرية ومؤشرات العملية، إضافة إلى التمييز بينه وبين مفاهيم قريبة مثل التنمية الاقتصادية، التي تتجاوز الجانب الكمي لتشمل أبعادًا نوعية وهيكلية. وفي ظل التحولات الاقتصادية العالمية، وتزايد الترابط بين اقتصاديات الدول، برزت الحاجة إلى فهم أعمق لمحددات النمو الاقتصادي، من خلال استعراض مختلف النماذج والنظريات التي حاولت تفسير آلياته، بدءًا من الطروحات الكلاسيكية، مرورًا بالنماذج الحديثة مثل نموذج هارود-دومار ونموذج سولو-سوان، وصولًا إلى نظريات النمو الداخلي التي ركزت على دور المعرفة ورأس المال البشري.

كما يشكل الاستثمار الأجنبي المباشر أحد أبرز العوامل المؤثرة في مسار النمو الاقتصادي، خاصة في الدول النامية، حيث يثير هذا الموضوع نقاشًا واسعًا حول طبيعة العلاقة بينهما، ومدى تأثيره على الاستثمار المحلي والتجارة الخارجية.

وعليه، يهدف هذا الفصل إلى تقديم دراسة نظرية شاملة للنمو الاقتصادي، من خلال التطرق إلى مفهومه ومؤشرات، واستعراض أهم النماذج المفسرة له، ثم تحليل العلاقة التي تربطه بالاستثمار الأجنبي المباشر، بما يساهم في بناء إطار تحليلي متكامل لفهم ديناميكيات النمو الاقتصادي.

## المبحث الأول: الدراسة النظرية للنمو الاقتصادي

يتناول هذا المبحث الإطار النظري للنمو الاقتصادي من خلال التطرق أولاً إلى تحديد مفهومه وضبط دلالاته العلمية، ثم عرض أهم المؤشرات المعتمدة لقياسه وتقييم مستوياته، وأخيراً إبراز أوجه التمييز بينه وبين التنمية الاقتصادية باعتبارهما مفهومين متكاملين لكن غير متطابقين في الأبعاد والغايات.

## المطلب الأول: مفهوم للنمو الاقتصادي

استحوذ موضوع النمو الاقتصادي على اهتمام الباحثين في المجال الاقتصادي لفترة طويلة من العقود المالية، ويشكل النمو وما يرتبط به من عوامل محددة المحور الرئيسي لنموذج وسياسات التطرية الاقتصادية الكلية، بل ولصانعي القرار في مختلف بلدان العالم، إذ يعتبر النمو الاقتصادي مؤشراً ذا أهمية بالغة لدى المفكرين الاقتصاديين، كونه يمثل رأس السياسات الاقتصادية التي ترسمها الحكومات التي تسعى إلى تحقيقها، حتى أصبح ينظر إليه على أنه معيار للحكم على نجاح أو فشل السياسات الاقتصادية المتبعة، و بما أنه يمثل وسيلة لزيادة دخل الفرد وزيادة رفايته، تسعى الدول المتقدمة والنامية على حد سواء إلى تحقيق نتائج إيجابية عالية ومستمرة من النمو الاقتصادي (بلحاج جمعة، السنة الجامعية: 2023-2024، الصفحات 14-15).

على العموم يعرف النمو الاقتصادي على أنه الزيادة المستمرة في كمية السلع والخدمات المنتجة من طرف الفرد في محيط اقتصادي معين (Jean Arrous, 1999, p. 09).

كما يعرف أيضاً على أنه حدوث زيادة مستمرة في متوسط الدخل الفردي الحقيقي مع مرور الزمن (عبد القادر محمد عبد القادر عطية، 2002-2003، صفحة 11)، ومتوسط الدخل الفردي يساوي الدخل الكلي مقسوم على عدد السكان، أي أنه يشير لنصيب الفرد في

المتوسط من الدخل الكلي للمجتمع. ويعرفه Jacques Lecaillon بمقدار التوسع أو الزيادة في الإنتاج المحلي في المدى الطويل (Jacques Lecaillon, p. 10).

أما حسب تعريف Josephe Shomputer : "فإنّ النمو الاقتصادي يمكن الاستدلال عليه في حجم إرتفاع نصيب الفرد من الدخل الوطني، من خلال الدورة الاقتصادية للموارد المتاحة" (جهينة سلطان العبيي، خضر، زكريا، 1939، صفحة 37)، وهناك من يعرف النمو الاقتصادي بالزيادة الكمية لكل من الدخل الوطني والنواتج الوطني" (محمد سحت مصطفى، سهير عبد الظاهر أحمد، 1999، صفحة 39).

ويعرفه Jean Rivoire بالتحوّل التدريجي للاقتصاد عن طريق الزيادة في الإنتاج أو الرفاهية بحيث الوضعية التي يصل إليها الاقتصاد هي في اتجاه واحد نحو الزيادة لهذه الأخيرة (Jean Rivoire, 1994, p. 79).

إنّ حسب التعاريف تستخلص أنّ النمو الاقتصادي هو ظاهرة كمية وعملية مستمرة وطويلة الأجل بما أنّها تركز فقط على التغير في الكم الذي يحصل عليه الفرد من السلع والخدمات في المتوسط دون أن تهتم بالتنوع، والتعاريف توصف أنّ النمو هو التوسع في الناتج الحقيقي أو التوسع في دخل الفرد من الناتج الوطني الحقيقي، وهو بالتالي يخفف من عبئ ندرة الموارد ويولد زيادة في الناتج الوطني الذي يعمل على مواجهة المشاكل الاقتصادية. وعلى ذلك فإنّ النمو الاقتصادي يعني:

- تحقيق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل.
- أن تكون الزيادة حقيقية وليست فكرية.
- أن تكون الزيادة على المدى الطويل.

## المطلب الثاني: التفرقة بين النمو والتنمية الاقتصادية

أثير جدل كبير بين المفكرين والمهتمين بقضايا التنمية حول مدى اقتران حدوث النمو الاقتصادي بتغيرات تنموية في مختلف المجالات، ومن خلال تحليل المسار التاريخي لمختلف التجارب التنموية سواء في الدول المتقدمة أو النامية تم تسجيل انفصام كبير بين حدوث النمو الاقتصادي وحدث التنمية لعدة ملاحظات أهمها (ميلود وعيل، 2014، الصفحات 15-16)

النمو الاقتصادي يشير إلى مجرد الزيادة الكمية في متوسط الدخل الفردي الحقيقي الذي لا يرتبط بالضرورة بحدوث تغيرات هيكلية اقتصادية أو اجتماعية والمفهوم العكسي للنمو الاقتصادي هو الركود الاقتصادي أو الكساد، أما التنمية فهي ظاهرة مركبة تتضمن النمو الاقتصادي مقرونا بحدوث تغيرات في الهياكل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والعلاقات الخارجية، بل يمكن القول إن التنمية إنما تتمثل في تلك التغيرات العميقة في الهياكل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للدولة وفي العلاقات التي تربطها بالنظام الاقتصادي الدولي التي يكون من شأنها تحقيق زيادات تراكمية قابلة للاستمرار في الدخل الوطني الحقيقي عبر فترة من الزمن إلى جانب عدد من النتائج الأخرى غير الاقتصادية، فالمفهوم العكسي للتنمية هو التخلف (كمال قسول وعبد الخالق أودينة، 2022، الصفحات 58-59).

قد يحدث نمو اقتصادي في ظل خلل في التوازن القطاعي، كنمو قطاع الخدمات على حساب القطاعات الإنتاجية، مما ينعكس بإحداث آثار تضخمية للسلع الحقيقية وما ينتج عن ذلك من سلبيات على العملية التنموية، أو قد يحدث النمو الاقتصادي في ظل عدم التوازن الإقليمي للخدمات والإنتاج في البلد الواحد؛

من الممكن أن يحدث نمو اقتصادي سريع بينما يحدث تباطؤ في عملية التنمية، وذلك لعدم إتمام التحولات الجوهرية التي تواكب عملية التنمية أو تسبقها في العمليات التكنولوجية والاجتماعية والمؤسسية والثقافية والسياسية والاقتصادية، والتي تعمل على انطلاق الطاقات البشرية والقدرات الإبداعية للناس، وتساعد على أن يكتسب المجتمع قدرات جديدة علمية وتكنولوجية وإدارية تمكنه من مواصلة التقدم على كل الجبهات؛

قد يحدث نمو اقتصادي من دون أن تتحقق التنمية عندما لا يكون هذا النمو مصحوبا بتوزيع واسع شعبيا للدخل، أو عند حدوث نمو اقتصادي في سياق المزيد من الاعتماد على الخارج؛

قد يحدث نمو اقتصادي سريع ولا تحدث تنمية، عندما يكون النمو الاقتصادي مصحوبا بتقليص المشاركة الشعبية في اتخاذ القرارات السياسية والاجتماعية والاقتصادية، وكبت الحريات والتعدي على الحقوق المدنية للمواطنين في الدول النامية بينما تتطلب عملية التنمية إشراك المواطنين على أوسع نطاق في صناعة السياسات الوطنية والمحلية كهدف في حد ذاته من أجل تحقيق الذات، وكوسيلة لاستقطاب جهودهم وتعبئتها في عملية إعادة البناء الوطني؛

قد يكون ارتفاع متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي مقرونا بزيادة درجة الاعتماد على الخارج وتوسع التبعية الاقتصادية والتكنولوجية والسياسية في إطار النظام الرأسمالي العالمي والعولمة، بينما تتطلب التنمية فك الروابط مع هذا النظام والتحرر من قيود التبعية وزيادة درجة الاعتماد على الذات في سعي المجتمع لتحقيق أهدافه المختلفة؛

النمو الاقتصادي قد يحدث حتى في ظل الاحتلال أو الاستعمار، أما التنمية فلا حدوث لها في ظل الاحتلال أو الاستعمار، لأن الاستعمار يأتي ليدمر لا ليبنى ويأخذ ولا يعطي، فممكن أن ترتفع مداخيل الأفراد وتتوسع مؤسسات المجتمع المدني، إلا أن كل هذا

لا يعني شيء أمام الكرامة والشعور بالانتماء للوطن وتوقير الذات والحرية والانعتاق، فكل هذه القيم موجبة لعملية التنمية بينما لا يقترن المفهوم الكمي للنمو الاقتصادي بها.

الجدول رقم (01) الفرق بين النمو الاقتصادي والتنمية

| النمو الاقتصادي                                                                           | التنمية الاقتصادية                                                                             |
|-------------------------------------------------------------------------------------------|------------------------------------------------------------------------------------------------|
| مفهومه يشير إلى الزيادة الثابتة نسبيا والمستمرة في جانب واحد من جوانب الحياة.             | مفهومه يشير إلى الزيادة السريعة المتراكمة التي تحدث في جميع جوانب الحياة في فترة زمنية محدودة. |
| النمو كثيرا ما يحدث عن طريق التحول التدريجي وبطريقة بطيئة.                                | التنمية تحتاج إلى دفعة قوية لكي يخرج المجتمع من حالة التخلف إلى حالة التقدم.                   |
| يغلب على النمو التغير الكمي.                                                              | يغلب على التنمية التغير الكيفي.                                                                |
| النمو ظاهرة تحدث في جميع المجتمعات على اختلاف مستوياتها الاجتماعية والاقتصادية والحضارية. | مفهوم يطلق على البلاد والمجتمعات المتخلفة وتشير إلى النمو السريع الذي يحدث فيها.               |
| النمو عملية تلقائية تحدث غالبا دون قصد.                                                   | التنمية عملية مقصودة تحدث عن طريق تدخل الإنسان.                                                |

المصدر: (صليحة مقاوسى وهند جمعوني، 2010، صفحة 04)

## المبحث الثاني: النماذج المفسرة للنمو الاقتصادي

يتناول هذا المبحث أهم النماذج النظرية المفسرة لظاهرة النمو الاقتصادي، من خلال عرض تطورها التاريخي والفكري عبر مراحل متعددة. حيث نبدأ بالنظريات الكلاسيكية التي أرست الأسس الأولى لتحليل النمو، ثم ننتقل إلى النماذج الحديثة التي أبرزت دور الابتكار ورأس المال. كما نختم بنظريات النمو الداخلي التي ركزت على المعرفة والتكنولوجيا كعوامل محورية لتحقيق النمو المستدام.

## المطلب الأول: النظريات الكلاسيكية في النمو الاقتصادي

**1-1- نظرية النمو الكلاسيكية:** حاول الاقتصاديون الكلاسيك اكتشاف أسباب النمو طويل الأجل في الدخل القومي والعملية التي تمكن النمو من أن يتحقق، ومن أبرز أفكارهم في هذا المجال:

- اعتقد الكلاسيك أن الإنتاج هي دالة للعمل، رأس المال الموارد الطبيعية والتقدم التكنولوجي، والزيادة في الإنتاج (النمو) تتحقق عندما يحدث تغير في واحد من هذه العوامل أو جميعها؛
- اعتقد الكلاسيك بوجود علاقة بين النمو السكاني والتراكم الرأسمالي حيث أكدوا بأن زيادة التراكم الرأسمالي يؤدي إلى تزايد حجم السكان وفي نفس الوقت فإن تزايد حجم السكان من شأنه أن يؤدي إلى تخفيض تكوين رأس المال؛
- اتجاه الأرباح نحو الانخفاض إذ يقولون ان الأرباح لا تزداد بشكل مستمر بل تتجه إلى الانخفاض عندما تشتد المنافسة؛
- إن كل مفكري النظرية الكلاسيكية يتصورون ظهور حالة الركود والثبات كنهاية العملية التراكم الرأسمالي وذلك بسبب ندرة الموارد الطبيعية والمنافسة فيما بين الرأسماليين؛

– أكد الكلاسيك على الأهمية الكبيرة للبيئة الاجتماعية والمؤسسية المواتية للنمو، وهذه تشمل نظام اجتماعي إداري وحكومة مستقرة ومؤسسات تمويلية منظمة ونظام كفؤ للإنتاج، وهناك حاجة لتحرير الناس من التقاليد القديمة بتحديد حجم العائلة.

**1-2- النظرية الكلاسيكية المحدثّة** تبرز عملية تكوين رأس المال في النظرية الكلاسيكية المحدثّة كأهم ما جاءت به هذه النظرية من حيث علاقة ذلك بالنمو الاقتصادي، حيث تم افتراض إمكانية إحلال بين رأس المال والعمل وبذلك تحررت نظرية تكوين رأس المال من نظرية السكان، وترى هذه النظرية أن تكوين رأس المال يعتمد على الادخار الذي يتحدد من خلال سعر الفائدة ومستوى الدخل، في حين يتحدد الاستثمار بسعر الفائدة وبالإنفاقية الحدية لرأس المال، ومن العوامل الأخرى المشجعة لزيادة الإنتاج هي السكان والتكنولوجيا والتجارة الدولية، وأن التنمية عملية مستمرة تدريجية وتراكمية، وبخصوص النمو الاقتصادي فإن النظرية تتضمن ثلاثة أفكار رئيسية وهي:

- على المدى الطويل يتحدد معدل نمو الإنتاج بمعدل نمو كمية العمل في الوحدات الكفؤة (أي بمعدل كمية العمل + معدل نمو إنتاجية العمل، وأن معدل النمو مستقل عن معدل الادخار ومعدل الاستثمار؛
- أن مستوى دخل الفرد يعتمد على معدل الادخار والاستثمار، وذلك لأن معدل دخل الفرد يتغير إيجابياً مع معدل الادخار والاستثمار وسلبياً مع معدل نمو السكان؛
- عند وجود تقضيلات معطاة للادخار بالنسبة للاستهلاك) والتكنولوجيا (دالة الإنتاج) لدى بلدان العالم، سوف يقود ذلك إلى تلاقي بين معدلات دخل الفرد ومستويات المعيشة فيما بين بلدان العالم المختلفة.

## المطلب الثاني: نظرية Joseph Schumpeter ونموذج Harrod-Domar للنمو الاقتصادي

### 1-2- نظرية Joseph Schumpeter

تُعدّ نظرية جوزيف شومبيتر في النمو الاقتصادي من أبرز الإسهامات التي نقلت التحليل الاقتصادي من طابعه السكوني إلى أفق ديناميكي يفسّر التغيرات الهيكلية في النظام الرأسمالي. فقد انطلق شومبيتر من نقد المدرسة النيوكلاسيكية، ورفض الاكتفاء بفكرة التوازن الثابت، مؤكّداً أن النمو يحدث عبر "قفزات" غير منتظمة ناتجة عن موجات الابتكار. وقد تأثر في ذلك ببعض أفكار توماس مالتوس حول تناقضات الرأسمالية، لكنه لم يدعُ إلى إلغائها، بل توقّع تحوّلها التاريخي نحو نظام اشتراكي. وفي كتابه *نظرية التنمية الاقتصادية* (1911)، أبرز أن الرأسمالية تتطور عبر دورات من الراج والكساد، ترتبط ارتباطاً وثيقاً بعمليات التجديد التي تُحدثها الفئة المبادرة داخل الاقتصاد.

يرتكز النمو في تصور شومبيتر على عاملين أساسيين: المنظم (Entrepreneur) والائتمان المصرفي. فالمنظم يُعدّ المحرك الأساسي للتنمية، إذ يقوم بإدخال الابتكارات التي تأخذ أشكالاً متعددة، مثل استحداث سلع جديدة، تطوير أساليب إنتاج حديثة، استغلال موارد غير مستخدمة، فتح أسواق جديدة، أو إعادة تنظيم الصناعات. ويؤدي هذا النشاط الابتكاري إلى خلق موجات استثمارية تموّل عبر الائتمان، مما يطلق مرحلة ازدهار اقتصادي تتسم بارتفاع الإنتاج والدخل. غير أن هذه المرحلة لا تدوم، إذ تؤدي المنافسة وانخفاض الأسعار إلى خروج المؤسسات القديمة من السوق، فتدخل الدورة مرحلة ركود مؤقت، قبل أن تُستأنف من جديد مع ابتكارات أخرى، وهو ما يعكس الطبيعة الدورية والديناميكية للنمو الرأسمالي (عبلة عبد الحميد بخاري، 2015).

ورغم الأهمية النظرية لهذا الطرح، فقد تعرّض لعدة انتقادات جوهرية، أبرزها المبالغة في دور المنظم، خاصة في ظل تطور المؤسسات الحديثة وظهور فرق البحث والخبراء التي أصبحت تقود الابتكار بدلاً من الفرد. كما يُؤخذ عليه افتراضه لعلاقة غير محسومة بين الادخار وسعر الفائدة، إضافة إلى تركيزه على الائتمان المصرفي كمصدر رئيسي للتمويل، في حين أن الاستثمارات طويلة الأجل تعتمد غالباً على مصادر أخرى كالأرباح المحتجزة والأسواق المالية. كذلك، أغفل شومبيتر العديد من القيود البنيوية التي تعيق النمو، مثل الضغوط الديموغرافية وتناقص الغلة، وهو ما يحدّ من قابلية تطبيق نظريته في سياق الدول النامية، ويجعلها أقرب إلى تفسير ديناميكيات الاقتصادات الرأسمالية المتقدمة.

**2-2- نموذج هارود - دومار (نموذج ما بعد كينز):** يعتبر هذا النموذج توسعة لتحليلات التوازن الكينزية، ويستند هذا النموذج على تجربة البلدان المتقدمة ويبحث في متطلبات النمو المستقر في هذه البلدان، وقد توصل النموذج إلى استنتاج مفاده أن للاستثمار دوراً رئيسياً في عملية النمو، وقد ركز هذا النموذج على العلاقة بين الادخار والاستثمار والإنتاج، ويوضح هذا النموذج العلاقة بين النمو والبطالة في المجتمعات الرأسمالية، إلا أن هذا النموذج قد اتخذ بشكل مكثف في البلدان النامية كوسيلة مبسطة للنظر في العلاقة بين النمو ومتطلبات رأس المال، ويؤكد النموذج بأنه للحفاظ على مستوى توازن الدخل الذي يضمن الاستخدام الكامل من سنة الأخرى، من الضروري أن ينمو الدخل الحقيقي والإنتاج بنفس المعدل الذي بموجبه تتوسع الطاقة الإنتاجية لتخزين رأس المال، والمعادلة الأساسية التي توصل إليها النموذج تتمثل في:

$$g=s/k.....(01)$$

g: معدل الإنتاج: معدل الادخار: المعامل الحدي الرأس المال / الناتج

ومن هنا يمكن لمعدل النمو أن يزداد إما من خلال رفع نسبة الادخار في الدخل القومي أو بتخفيض المعامل الحدي لرأس المال / الناتج أي زيادة الكفاءة الانتاجية لرأس المال؛

### المطلب الثالث: نموذج سولو - سوان النمو الاقتصادي

استنادا إلى ما سبق يمكن القول بأن إهمال سولو لمدى تأثير الاستثمار على النمو وتأثير التغير التكنولوجي وإبقاؤه خارج النموذج رغم أهميته الكبيرة، وافترض تماثل السلع والاقتصاد مغلق هي نقاط سوداء، وانتقادات وجهت إلى نموذج سولو بالإضافة إلى ان النموذج لا يستطيع تفسير حقيقة نمو دخل الفرد فعلى المدى الطويل عندما يستقر الاقتصاد يثبت عندها متوسط دخل الفرد ويظل ثابتا ولتوليد نمو في متوسط دخل الفرد في المدى البعيد ثم إدخال مفهوم التقدم التقني (د. محمد الناصر حميداتو، 2014، الصفحات 10-13).

اعتبارا إلى دالة الإنتاج على الشكل  $L(f)$  يمكن النظر إلى التقدم التقني  $A$  على أنه الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي متأية من مختلف تأثيرات التقدم العلمي.

◀ نموذج ميد: قام الدكتور جوهان ميد J. E. Meade وهو من أنصار المدرسة النيوكلاسيكية بمحاولة لتوضيح مدى إمكانية تحقيق النمو المتوازن وفقا لفرضيات النظام الاقتصادي الكلاسيكي.

#### أ - الفرضيات:

- سيادة المنافسة الكاملة في الأسواق ولا وجود للتجارة الخارجية.
- ثبات عوائد السعة وكل من السلع الرأسمالية والاستهلاكية يتم إنتاجها محليا وثبات أسعار السلع الاستهلاكية.
- تشابه جميع الآلات والماكينات في المجتمع وهي الشكل الوحيد لرأس المال وثبات نسبة الإهلاك السنوية.

– استخدام كامل للأرض والعمل، ونسبة العمل للآلات التي يمكن تغييرها في المدى الطويل والقصير.

– إمكانية إحلال كامل بين السلع الرأسمالية وبين السلع الاستهلاكية وبعضها البعض.

في حين أن بناء النموذج اعتمد على أن إنتاج مختلف السلع في المجتمع يعتمد على أربعة عناصر رئيسية:

\* المخزون الصافي أو الفعلي لرأس المال المتاح والمتجسد في الآلات.

\* الكمية المتاحة من قوة العمل .. الكمية المتاحة للاستخدام من الأرض والموارد

الطبيعية الأخرى N. – عامل الزمن المؤثر خلال الفترة ...

ب - شروط بداية النمو: حسب ميدفي، مجتمع تتوفر فيه جميع ما سبق ينبغي عليه للبدء في زيادة نمو الناتج أن:

✓ تكون جميع مروّنات الإحلال بين مختلف العناصر تساوي الواحد.

✓ يكون التقدم التكنولوجي متعادلا اتجاه كافة العناصر.

✓ يثبت الجزء المدخر من الأرباح والجزء المدخر من الأجور، ونفس الشيء بالنسبة

للربح ويمكن التعبير عن هذا الثبات ب: S للأرباح SW للأجور، وللربحونظرا لثبات

هذه العناصر فيعني أن نسبة المدخرات الإجمالية إلى الدخل.

✓ الوطني ستظل ثابتة، وبافتراض ثبات Y في بداية النمو فإن ستكون ثابتة - أي  $Y =$

ومعناه أن معدل نمو الدخل سيصبح ثابتا إذا ما كان معدل نمو مخزون.

✓ رأس المال يساوي معدل نمو الدخل القومي.

ج - معدل النمو الحرج: مما سبق وحسب " ميد " وضع التوازن يعتمد أساسا على تراكم

مخزون رأس المال، حيث افترض ميد وجود معدل حرج المخزون رأس المال الذي يحقق

التوازن وأي زيادة أو نقصان عن هذا المعدل سينجم عنها عدم التساوي بين k و.

◀ نموذج كالدور الأول: اعتمد كالدور N. Koldor في نموذجه الأول على فرضية أساسية مفادها أن نسبة (الادخار / الدخل) متغير أساسي ضمن المتغيرات المؤثرة على درجة النمو.

واستند إلى أن دالة الادخار تساوي نسبة من الفوائد إلى الدخل الوطني.

#### أ - الفرضيات:

- يتكون الدخل والنتاج الوطني من الأجور والأرباح.
- الميل الحدي للاستهلاك عند العمال أكبر من نظيره عند المستثمرين، وعليه الميل الحدي للادخار للعمال أصغر من نظيره لدى المستثمرين.
- نسبة (الاستثمار / الناتج) متغير مستقل.
- عدم وجود المنافسة الكاملة والإحتكار التام مع ضمان نسبة العمالة الكاملة.

#### ◀ نموذج كالدور الثاني:

انطلق كالدور في نموذجه الثاني المخصص لدراسة النمو الاقتصادي من نفس المدخل الديناميكي لهارود مع استخدام أدوات التحليل الكنزية، وبحث في العلاقة بين التقدم الفني وتراكم رأس المال.

#### 1 - الفرضيات:

تحقيق التشغيل التام وضعف مرونة العرض الكلي للسلع والخدمات، واعتماد التقدم التكنولوجي على معدل رأس المال.

– الدخل يتكون من الأجور والأرباح والادخار يمثل الاستقطاعات من مكونات الدخل. الجزء الخاص من الأرباح من إجمالي الدخل هو دالة للاستثمار.

– هذه الدالة تجعل من الاستثمار لأي فترة جزء من دالة التغير الناتج وجزء من دالة التغير في ربح رأس المال لنفس الفترة.

– اختيار التقنية المناسبة يعتمد على تراكم رأس المال والتقدم الفني الحادث.

### ب النموذج في حالة زيادة السكان:

حاول كالدور دراسة العلاقة بين نمو السكان ونمو الدخل انطلاقاً من نظرية مالتس للسكان حيث معدل نمو السكان هو دالة بمعدل نمو الحاجات الأساسية للحياة وافترض:

– لكل معدل خصوبة (لا يمكن أن يتعدى المعدل النسبي للزيادة السكانية) حد أدنى بغض النظر عن مدى ارتفاع الدخل الحقيقي.

– يرتفع معدل النمو السكاني باعتدال خلال فترة زمنية ثم يصل أقصاه.

وعليه نمو السكان يمكن أن يقود إلى نمو متوازن في الدخل على المدى الطويل استناداً إلى مدى قوة تأثير المعدل الأقصى لزيادة السكان وإلى معدل التقدم التكنولوجي الذي يحقق نسبة زيادة معنوية في الإنتاجية " وبفرض ثبات كل من نمو السكان ونصيب الفرد من رأس المال.

### ◀ نماذج التغير التكنولوجي:

المعاملات الفنية في نماذج النمو المختلفة تعبر عن مستوى الأسلوب التكنولوجي المستخدم، ونظراً للتعقيدات في حساب هذه المعاملات عادة افترضت غالبية النماذج ثبات الأسلوب التكنولوجي المستخدم وهي من نقاط ضعف تلك النماذج، ومع التقدم العلمي والتقني السريع وانعكاساته على التطور التكنولوجي للإنتاج أصبح دراسة أثر التكنولوجيا على معدلات النمو من الموضوعات الحيوية. فالتغير التكنولوجي أثر بشكل كبير على تراكم رأس المال 5 وسنعرض فيما يأتي مدى طبيعة التقدم التكنولوجي ومدى تجسد ذلك التقدم.

أ - طبيعة التقدم التكنولوجي لدى هيكس: يقصد بها تغير الفن الإنتاج المستخدم بما يزيد الإنتاج والإنتاجية عند ثبات نسبة استخدام (رأس المال - العامل) وما إذا كانت مرونة الإحلال بين رأس المال والعمل تساوي الواحد.

اعتبر " هيكس " التقدم التكنولوجي طبيعياً الذي ينتج عند استخدامه زيادة في الإنتاجية الحدية لرأس المال والإنتاجية الحدية للعمل بنفس المعدل وعليه اشترط ثبات نسبة (رأس المال - العمل) حتى يعتبر ذلك التقدم طبيعياً.

ب - طبيعة التقدم التكنولوجي لدى هارود:

يعبر هارود التقدم التكنولوجي طبيعياً إذا ما ظلت نسبة (رأس المال / الناتج) ثابتة عند ثبات سعر الفائدة، وعليه التعبير التكنولوجي المصحوب بخفض رأس المال ينقص من نسبة (رأس المال / الناتج) عند مستوى ثابت للفائدة.

المطلب الرابع: نظريات النمو الداخلي

توفر نظرية النمو الجديدة إطاراً نظرياً لتحديد النمو الداخلي، النمو المستمر للإنتاج الذي يتحدد من قبل النظام الخاص بالعملية الإنتاجية، ويفترض نموذج نظرية النمو الجديدة وجود وفورات خارجية مترافقة مع تكوين رأس المال البشري والتي تمنع الإنتاج الحدي لرأس المال من الانخفاض، فأول اختبار للنظرية الجديدة هو التأكد فيما إذا كانت هناك علاقة سالبة بين نمو الإنتاج وبين المستوى الأولي لمعدل دخل الفرد، فإذا وجدت مثل هذه العلاقة فإنها تشكل تأكيداً للنموذج الكلاسيكي المحدث، وبعبارة أخرى فإنها تؤيد النظرية الجديدة للنمو التي تقول بأن الإنتاجية الحدية لرأس المال لا تميل إلى الانخفاض، وقد تم اختبار نموذج الانحدار الخطي البسيط لتقدير المعادلة التالية:

$$g_i = a + b_i(pcy) \dots \dots \dots (02)$$

gi: معدل نمو الانتاج للفرد 1 لعدد من السنوات pcy المستوى الأولي من معدل دخل الفرد. فإذا وجد بأن المعامل bi معنوي وسالب فإنه سيكون دليلاً على الالتقاء الذي يفترضه النموذج الكلاسيكي المحدث، إلا أن الدراسات لم تثبت وجود الالتقاء حيث أن المعامل المذكور كان معنوياً وموجباً مما يشير إلى حالة عدم الالتقاء والتباعد.

ويتعزز موقف النظرية الجديدة إذا وجدنا بأن التعليم وكذلك البحث والتطوير يمنعان إنتاجية رأس المال الحدية من الانخفاض، مما ينتج عنه افتراق حقيقي فيما بين أداء اقتصاديات البلدان المتخلفة، وقبل أن نستنتج رفض النموذج الكلاسيكي المحدث يجب أن نتذكر بأن استنتاج النموذج المذكور حول الالتقاء يفترض بأن معدل الادخار ومعدل الاستثمار ومعدل نمو السكان والتكنولوجيا وكل العوامل التي تؤثر على إنتاجية العمل متساوية فيما بين دول العالم، وحيث ان مثل هذه الفرضيات ليست صحيحة فلا يمكن ان يكون هناك التقاء غير مشروط، بل يمكن أن يكون هناك التقاء مشروط إذا افترضنا ثبات كل العوامل المؤثرة في نمو معدل دخل الفرد بما فيها نمو السكان ومعدل الاستثمار ومتغيرات تؤثر في إنتاجية العمل مثل التعليم والبحث والتطوير والتجارة وكذلك الاستقرار السياسي.

| نظريات النمو         | مصدر النمو           | خصائص النمو                         |
|----------------------|----------------------|-------------------------------------|
| النظرية الكلاسيكية:  | تقسيم العمل          | نمو غير محدد                        |
| آدم سميث (1776)      | إعادة استثمار الفائض | نمو محدد بسبب قانون تزايد السكان    |
| روبرت مالتوس (1791)  | إعادة استثمار الفائض | نمو محدد بسبب تناقص غلة الأرض       |
| دافيد ريكاردو (1817) | تراكم رأس المال      | نمو محدد في نموذج الإنتاج الرأسمالي |
| كارل ماركس (1867)    |                      | بسبب اتجاه معدل الربح إلى الانخفاض  |

|                                                                                                                             |                                                                                                                             |                                                                                                                                                                                                       |
|-----------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|-----------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|-------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|
| نظرية "Schumpeter" (1939-1911)                                                                                              | سلسلة الاكتشافات التكنولوجية                                                                                                | نمو غير مستقر، نظرية مفسرة للدورات الطويلة الأجل                                                                                                                                                      |
| نموذج ها رود - دومار (نموذج ما بعد كينز: 1939-1946)                                                                         | معدل النمو دالة في العلاقة بين معدل الادخار ومعدل الاستثمار                                                                 | نمو غير مستقر                                                                                                                                                                                         |
| النموذج النيوكلاسيكي: رسولو (1965)                                                                                          | التقدم التقني (التكنولوجي)، وتزايد الحجم السكاني كعوامل خارجية                                                              | النمو ذو طبيعة وقتية في غياب التقدم التقني                                                                                                                                                            |
| نماذج نادي روما: ميدوس (1962)                                                                                               | الموارد الطبيعية                                                                                                            | نمو محدود ومنتهى بسبب الانفجار السكاني والتلوث وفناء الطاقة.                                                                                                                                          |
| نظرية التنسيق (التتظيم): أجليا (1976) ر. يواير (1986)                                                                       | الترابط بين نظام الإنتاج ونظام الطلب.                                                                                       | تفاوت أنواع النمو من حيث الزمان والمكان                                                                                                                                                               |
| نظريات النمو الذاتي: بروم (1986) ر. لوكاس، ر. بارو (1988) جرينورد (1990) أجيون، هويت (1992) نموذج Benhabib & Spiegel (1994) | رأس المال المادي، رأس المال العام رأس المال التكنولوجي، رأس المال البشري. ادخال رأس المال البشري في دالة التقدم التكنولوجي. | الخاصية الذاتية للنمو، إعادة الاعتبار الدور الدولة في النمو الأخذ في الاعتبار سيرة أو تاريخ النمو في البلد محل البحث. راس المال البشري يؤثر على الابتكارات المحلية ويؤثر على سرعة التنمية الاقتصادية. |

المصدر: (رشيد ساطور، و شكري بن عزوز، 2017، صفحة 09)

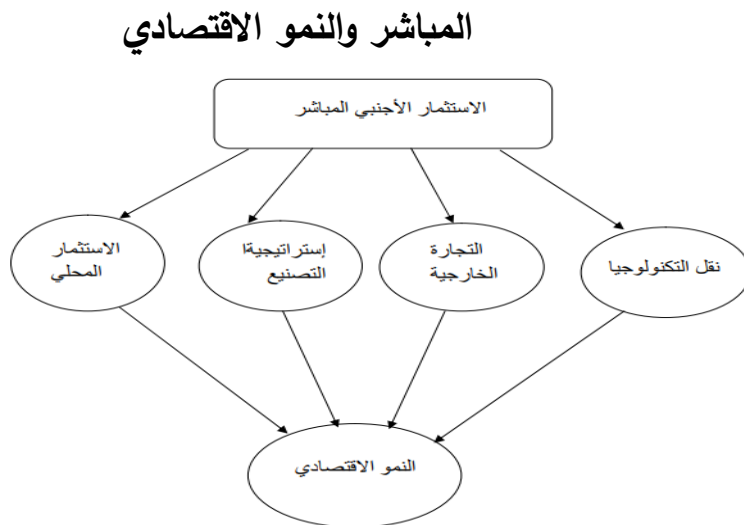
### المبحث الثالث: علاقة النمو الاقتصادي بالاستثمار الأجنبي المباشر

يتناول هذا المبحث تحليل العلاقة التفاعلية بين النمو الاقتصادي والاستثمار الأجنبي المباشر، من خلال إبراز طبيعة الترابط بينهما وأهم الإشكالات النظرية التي تطرحها هذه العلاقة. كما يستعرض تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على مكونات الاقتصاد الوطني، خاصة الاستثمار المحلي من حيث التعزيز أو المزامنة. إضافة إلى ذلك، يتم التطرق إلى انعكاساته على التجارة الخارجية، سواء من خلال تنشيط الصادرات أو زيادة الواردات.

#### المطلب الأول: جدلية العلاقة الرابطة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي

لقد ارجع التحليل النيوكلاسيكي أسباب النمو إلى أهمية التقدم التقني في تحفيز، لكنه أهمل بيان الآلية التي يعمل من خلالها التقدم التكنولوجي المرافق للاستثمار الأجنبي المباشر على دفع النمو، وقد ساهم هذا الانتقاد الجوهرى في وضع الآلية الأساسية للتحليل الحديث الذي يعني بتحديث معالم العلاقة بين التقدم التكنولوجي والنمو الاقتصادي، ليس ذلك فحسب بل انصب على دراسة العديد من القضايا التي تحاول تحديد عوامل أخرى لها دور في بيان طبيعة العلاقة الكامنة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي، عموماً يمكن حصر أهم مجالات اهتمامها من خلال الشكل البياني الآتي:

#### الشكل (02) اهتمامات الفكر الحديث في تفسير العلاقة بين الاستثمار الأجنبي



المصدر: (شوقي جباري، 2014-2015، صفحة 133)

## أثره

أجمعت معظم الدراسات والنظريات إلي ناقشت الأسباب المؤدية إلى تحقيق النمو الاقتصادي على الدور الرئيسي الذي تلعبه الاستثمارات الأجنبية بصفتها مولدة للدخل من خلال زيادة قيمة الإنتاج المحلي، في رفع معدلات النمو الاقتصادي على المدى القصير والطويل وذلك من خلال عدة آليات أهمها (جن العمودي نسرين والعقون عايدة، السنة الجامعية: 2022-2023، الصفحات 05-06):

- تقليل الواردات وزيادة لإنتاج الموجه للتصدير يؤدي إلى زيادة تدفق رؤوس الأموال الأجنبية التي تؤدي إلى تحسين الميزان التجاري مما يحسن ميزان المدفوعات.
- يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في دفع عملية التنمية الاقتصادية عن طريق جلب الأصول المادية والغير مادية والمتمثلة في رأس المال والتكنولوجيا والمهارات التنظيمية وهذا بواسطة شركات متعددة الجنسيات.
- يمثل الاستثمار الأجنبي المباشر عامل مهم في تحسين فاعلية الاستثمار المحلي من خلال تدفق رؤوس الأموال الأجنبية والمدخرات المحلية مما يؤدي الى زيادة فوائد هذه الاستثمارات التي بدورها ترفع من المدخرات.
- تقليص حجم البطالة وهذا عن طريق المشروعات الجديدة التي توفرها الشركات متعددة الجنسيات حتى تقوم بإعمالها الخاصة.
- رفع مستوى التنمية الاقتصادية وهذا من خلال ما يوفره الاستثمار الأجنبي المباشر من رأس المال النقدي والعيني وأثره الإيجابي على اقتصاد وتجارة تلك الدولة وذلك من خلال القيام ببرامج تنمية متوسطة وطويلة الأجل.
- الاستفادة من التقدم التكنولوجي المتطور وتقدم علم الإدارة الحديث الذي تمتاز به الدول المتقدمة مع توظيف الخبرات الإدارية النادرة في كثير من الأحوال تطرقت الدراسات المعينة بنقل التكنولوجيا أثر العدوى الذي تحدثه الشركات متعددة

الجنسيات، باعتبار التكنولوجيا مرض ينتشر بالاتصال البشري حيث وجدت هذه الدراسات أن الابتكارات.

- التكنولوجيا تقلد بطريقة متقنة جدا بالتواجد المادي والمستمر للشريك الذي يحوز التكنولوجيا إضافة إلى من يريد امتلاكه، ومن هذا المنظور يجسد الاستثمار الأجنبي المباشر وسيلة فعالة جدا لنقل التكنولوجيا.

إن الاستثمار الأجنبي المباشر أثار قوة على مستوى الأجور في الاقتصاديات المضيفة النامية، فان هذا من شأنه أن يفرز منافسة شرسة بين الشركات المحلية والشركات متعددة الجنسيات على العمال المحليين، فمن حيث المبدأ يمكن أن يؤثر الاستثمار الأجنبي المباشر أيضا على الأجور في الشركات المحلية من خلال تأثيره على الإنتاج في تلك الشركات، وتصبح الإنتاجية المتزايدة التي تقود فوائض في الأجور أكثر أهمية عند توفر روابط وعلاقات قوية بين الشركات المحلية والشركات متعددة الجنسيات.

مكان الاستثمار الأجنبي المباشر يمارس تأثير قوي ومباشر على المنافسة في الدول المضيفة لان توطن الشركات متعددة الجنسيات سيدعم بقوة التنمية الاقتصادية من خلال تنشيط المنافسة على المستوى المحلي، والتي تترجم من خلال تحسين الإنتاجية، انخفاض الأسعار والتخصيص الفعال للموارد المتاحة (بلال مومو، السنة الجامعية: 2012-2013، الصفحات 03-04).

## المطلب الثاني: تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على الاستثمار المحلي

للاستثمار الأجنبي علاقة بالاستثمار المحلي، ولأكثر دقة له أثر على الاستثمار المحلي، لكن هذا الأثر يختلف، فقد يكون إما تكميلي، إما إحلالي، بحيث يمكن أن يترتب على الاستثمار الأجنبي المباشر أثر غير مباشر على الاستثمار المحلي، وذلك في إطار المنافسة والتقليد ونقل التكنولوجيا، مما يؤدي إلى تفعيل هذا الأخير عن طريق خلق مناصب شغل وخلق فرص استثمارية جديدة، من خلال إمداد المستثمر الأجنبي بمستلزمات الإنتاج من مواد خام ومنتجات نصف مصنعة، وهذا ما يدخل في إطار التكامل الرأسي والأفقي بين المستثمر الأجنبي والمستثمرين المحليين، فيسمح هذا التكامل المقام عن طريق الاتصال والاحتكاك بين العملاء إلى التقدم الفني و التقني لدى الشركات المحلية فنحصل على منتجات محلية أحسن.

ومن جهة أخرى، قد يكون للاستثمار الأجنبي المباشر أثر سلبي يكمن في خروج المؤسسات المحلية من السوق بسبب عدم قدرتها على الصمود أمام الشركات الأجنبية ذات المهارات العالية في تسويق منتجاتها ذات الجودة والعلامات التجارية والتكنولوجيا المتطورة، مما يؤدي إلى خروج المؤسسات المحلية من السوق بالتالي تراجع الاستثمار المحلي. كما يكون له أثر غير مرغوب في حالة دخول مفرط للاستثمار الأجنبي المباشر إلى البلد بحيث يؤدي ذلك إلى الطلب على العملة المحلية، ومنه زيادة سعر صرفها، وهذا ما يؤثر سلبا على القدرة التنافسية للسلع المحلية، حيث يصبح سعرها أعلى في السوق المحلية مقارنة بالخارج، مما يؤثر على تصدير هذه السلع والأمر يختلف حسب نوع السلعة المقدمة في السوق. فإذا كانت سلعة جديدة فهنا لا يكون أي أثر للاستثمار الأجنبي المباشر على الاستثمار المحلي والعكس في حالة ما إذا كانت سلعة منافسة، كذلك نوع الاستثمار الأجنبي يؤثر، ففي حالة قيام شركة جديدة، يكون التأثير أكثر حدة مقارنة باقتناء شركة موجودة من قبل (رابح بوعراب و برج راسوطة ريمة، 2020، الصفحات 1689-1690).

وحسب تقرير مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية لسنة 2001 ، يمكن للشركات الأجنبية تحفيز وبعث الاستثمار المحلي، إذا توفرت عوامل ومقومات أساسية في الدولة المضيفة، وذلك عن طريق المنافسة الفعالة ونقل تقنيات المراقبة والتكنولوجيا الجديدة إلى الشركات المحلية كما يمكن للشركات الأجنبية، تقديم المساعدة فيما يتعلق بطرق التسيير الحديثة إلى الشركات المحلية، هذا ما يساهم بدوره في زيادة كفاءتها ورفع مرد وديتها الإنتاجية، إضافة إلى ذلك فإن الشركات الأجنبية قد تتخذ قرارات مساعدة خاصة بالتجارة المعتمدة في الأسواق المحلية أو العالمية (يحيات مليكة ودحماني فاطمة، 2014، صفحة 63).

ولكن يجب الإشارة إلى أن هذا الأثر يختلف من دولة إلى أخرى، وفي نفس الدولة يختلف من فترة إلى فترة فقد يكون في فترات إحلالي وفي فترات أخرى تكميلي، كما قد يكون محايد ونفس الشيء بالنسبة للدول حسب طبيعة المناخ الاستثماري السائد في الدولة.

### المطلب الثالث: تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على التجارة الخارجية

إن دراسة آثار الاستثمار الأجنبي المباشر على التجارة الدولية يستلزم ما يلي (هناك عبد الغفار، 2003، صفحة 52):

#### 1) التدفقات الداخلة:

- ✓ القروض التي تحصل عليها الشركات الأجنبية من الخارج.
- ✓ مقدار الوفر من النقد الأجنبي الناجم عن الوفر في الواردات من السلع والخدمات المختلفة.
- ✓ مقدار التدفق الداخل أو مقدار مساهمة المستثمر الأجنبي في المشروع حيث أن زيادة هذا الأخير وزيادة حجم التدفق من النقد الأجنبي يكون جراء الزيادة في النسبة التي يساهم بها المستثمر الأجنبي.

## (2) التدفقات الخارجية: نوجزها فيما يلي:

- ✓ مقدار الأجور والمرتببات الخاصة بالعاملين الأجانب والتي يتم تحويلها إلى الخارج.
- ✓ الأرباح المحولة إلى الخارج بعد مرحلة الإنتاج والتسويق.
- ✓ مقدار النقد الأجنبي المتدفق إلى الخارج من أجل استيراد مواد الخام ومستلزمات الإنتاج... إلخ.

## (3) دراسة العوامل التي تؤثر على التجارة الدولية:

أهم هذه العوامل تتمثل في (نوال شحاب، 2010، صفحة 159):

- ✓ مقدار الأرباح المعاد استثمارها سنويا.
- ✓ فروق العملة معدلات التضخم وأسعار الفائدة.
- ✓ درجة التوجه بالمشروعات الاستثمارية قد يكون غرضها تخفيض الواردات أو التصدير.
- ✓ الرسوم المفروضة والضرائب على الصادرات والواردات.

إن تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على التجارة الدولية يكون من خلال نشاط الشركات متعددة الجنسيات التي طالما أثرت على حركة التجارة الدولية منذ القدم في القرن 17 والتي كانت في شكل شركات استعمارية تجارية مثل: شركة الهند الشرقية الهولندية وخلال القرن 20 وبالضبط بعد الحرب العالمية الثانية حيث لاحظ تزايد نشاط هذه الشركات نتيجة التحول الكبير في النظام الرأسمالي والذي تم الانتقال فيه من مرحلة المنافسة إلى مرحلة الاحتكار ومن الرأسمالية القديمة إلى الرأسمالية الجديدة (شلاغمية نوال وشوابنة أسامة، السنة الجامعية: 2000-2021، الصفحات 53-54).

## خلاصة الفصل:

في ختام هذا الفصل، يتضح أن النمو الاقتصادي يمثل ظاهرة مركبة تتداخل فيها عدة عوامل اقتصادية، مؤسسية، وتكنولوجية، ولا يمكن فهمها بمعزل عن الإطار النظري الذي قدمته مختلف المدارس الاقتصادية. فقد أظهرت الدراسة أن مفهوم النمو الاقتصادي لا يقتصر على الزيادة الكمية في الناتج، بل يرتبط أيضًا بجملته من المؤشرات التي تعكس أداء الاقتصاد، مع ضرورة التمييز بينه وبين التنمية الاقتصادية التي تتسم بالشمولية والاستدامة.

كما بينت النماذج والنظريات المفسرة للنمو الاقتصادي، سواء الكلاسيكية أو الحديثة، اختلافًا في تفسير مصادر النمو ومحركاته، حيث ركزت بعض النظريات على رأس المال والعمل، في حين أبرزت أخرى دور الابتكار والتقدم التكنولوجي ورأس المال البشري.

أما فيما يتعلق بالاستثمار الأجنبي المباشر، فقد تبين أن علاقته بالنمو الاقتصادي تتسم بالتعقيد، إذ يمكن أن يكون له أثر إيجابي من خلال نقل التكنولوجيا وتعزيز الإنتاجية، كما قد يطرح تحديات تتعلق بتأثيره على الاستثمار المحلي والتوازن التجاري، وهو ما يستدعي تبني سياسات اقتصادية رشيدة لتعزيز منفعته وتقليل مخاطره.

وبناءً على ما سبق، يمكن القول إن تحقيق نمو اقتصادي مستدام يتطلب تكاملاً بين السياسات الاقتصادية، وتعزيز بيئة الاستثمار، وتوجيه الموارد نحو القطاعات المنتجة، بما يضمن تحقيق التنمية الشاملة والمتوازنة.

## الفصل الثالث

### تمهيد

يمثل الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) أحد أهم محركات النمو في الاقتصادات النامية، حيث يساهم في نقل التكنولوجيا، تحسين الإنتاجية، وتعزيز القدرة التنافسية عبر دمج الاقتصاد المحلي في سلاسل القيمة العالمية. غير أن فعاليته تبقى مشروطة بقدرة الاقتصاد الوطني على امتصاص هذه التدفقات وتوجيهها نحو القطاعات الإنتاجية ذات القيمة المضافة العالية، وبوجود بيئة مؤسسية وقانونية محفزة.

في الجزائر، يطرح هذا الموضوع إشكالية عميقة بالنظر إلى الطبيعة الريعية للاقتصاد المعتمد بشكل شبه كلي على قطاع المحروقات، مما يجعل العلاقة بين الاستثمار الأجنبي والنمو الاقتصادي علاقة غير مباشرة في كثير من الأحيان، وأحياناً علاقة ضعيفة أو مشروطة بالدورة النفطية. وعليه، يهدف هذا الفصل إلى تحليل هذه العلاقة خلال الفترة (1990-2025) من خلال تقسيمها إلى أربع مراحل اقتصادية رئيسية، وربط المؤشرات الكمية بالتحولات الهيكلية والسياسية التي شهدتها البلاد.

### المبحث الأول: تطور الاقتصاد الجزائري عبر المراحل (1990-2025)

يكتسي تحليل تطور الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1990-2025) أهمية بالغة لفهم طبيعة العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي. فقد شهدت الجزائر خلال هذه الفترة تحولات اقتصادية وسياسية متباعدة أثرت بشكل مباشر على الأداء الاقتصادي وجاذبية الاستثمار. وعليه، يهدف هذا المبحث إلى استعراض أهم المراحل التي مر بها الاقتصاد الجزائري وتحليل أبرز المؤشرات الاقتصادية والاستثمارية، بغية إبراز انعكاساتها على مسار النمو الاقتصادي.

### المطلب الأول: مرحلة الإصلاح الهيكلي والتكيف الاقتصادي (1990-2000)

شهدت الجزائر خلال تسعينيات القرن الماضي أوضاعًا اقتصادية صعبة دفعتها إلى تبني برامج الإصلاح الهيكلي والتكيف الاقتصادي بهدف معالجة الاختلالات المالية والاقتصادية. وقد انعكست هذه الظروف على أداء الاقتصاد الوطني وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.

#### أولاً: الخلفية التاريخية والاقتصادية

شهدت الجزائر خلال بداية التسعينيات وضعًا اقتصاديًا حرجًا نتيجة تداخل مجموعة من العوامل الداخلية والخارجية، كان أبرزها الانهيار الحاد في أسعار النفط في أواخر الثمانينات، وهو ما أدى إلى تراجع كبير في الإيرادات العمومية باعتبار المحروقات المصدر الرئيسي للعملة الصعبة. كما تفاقمّت أزمة المديونية الخارجية، حيث بلغت خدمة الدين نسبة خطيرة من الناتج المحلي، وازدادت اختلالات التوازنات الاقتصادية الكلية، خاصة على مستوى الميزان التجاري والمالية العامة. في هذا السياق، اضطرت الدولة إلى تبني برنامج التعديل الهيكلي بالتعاون مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، والذي تضمن حزمة من الإصلاحات الجوهرية تمثلت في تحرير الأسعار، تخفيض قيمة العملة الوطنية (الدينار)، الشروع في خصخصة المؤسسات العمومية، وتحرير التجارة الخارجية من خلال إلغاء احتكار الدولة للتجارة. ورغم أهمية هذه الإصلاحات من الناحية النظرية لمعالجة الاختلالات المالية والنقدية، إلا أن تطبيقها تزامن مع ظروف أمنية وسياسية غير مستقرة للغاية (العشرية

(السوداء)، مما أدى إلى توقف النشاط الاستثماري، وهروب رؤوس الأموال الوطنية والأجنبية، وتبديد جزء كبير من الجهود الإصلاحية.

**جدول (02): تطور الناتج الداخلي الخام ومعدلات النمو (1990-2000)**

| السنوات | الناتج الداخلي الخام (مليار دولار أمريكي) | معدل النمو الاقتصادي (%) |
|---------|-------------------------------------------|--------------------------|
| 1990    | 62                                        | -1.5                     |
| 1993    | 51                                        | -2.1                     |
| 1995    | 57                                        | 3.8                      |
| 1998    | 48                                        | -0.9                     |
| 2000    | 55                                        | 2.4                      |

**شكل (03): تطور معدل النمو الاقتصادي في الجزائر (1990-2000)**



اتسم النمو الاقتصادي في الجزائر خلال تسعينيات القرن الماضي بالارتباط الشديد بتقلبات أسعار النفط، وسط ضعف هيكلي في الوساطة المالية وانعدام الاستقرار الأمني. وقد أدت هذه العوامل إلى إحباط جهود الإصلاح الهيكلي وتحجيم دور الاستثمار في تحفيز أي نمو مستدام خارج إطار الريع.

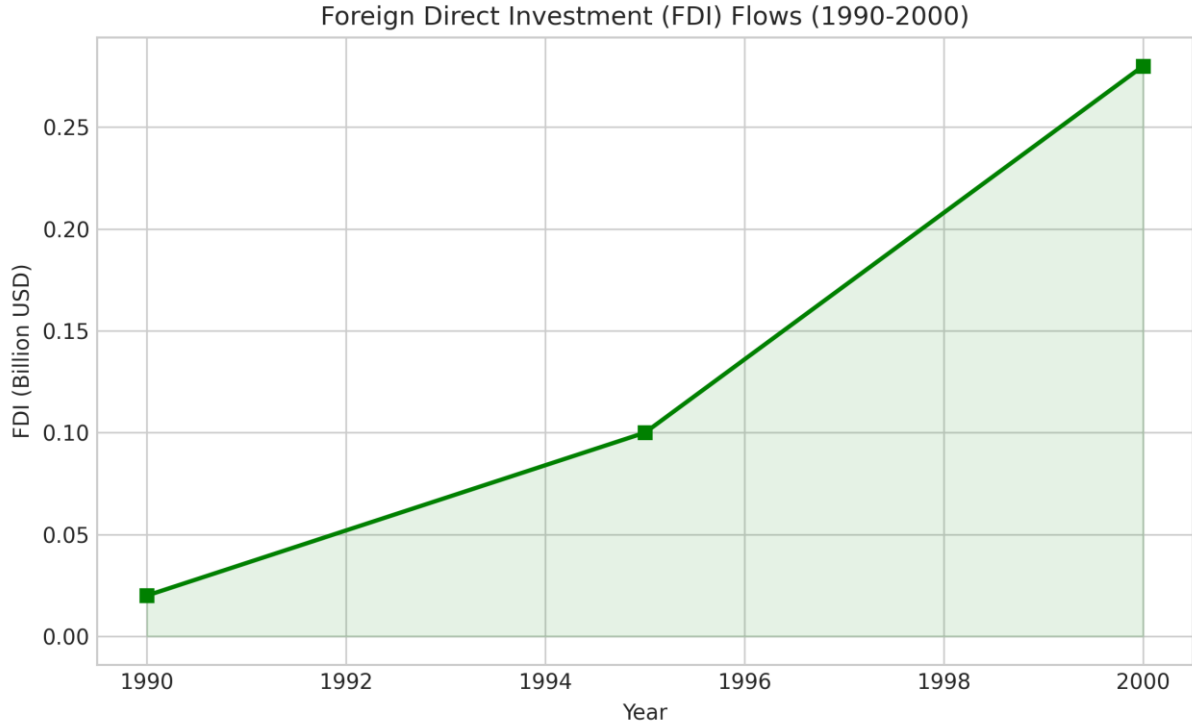
### ثانياً: تحليل المؤشرات الاقتصادية

تعكس المؤشرات الاقتصادية خلال هذه المرحلة حالة من عدم الاستقرار والتذبذب الحاد في الأداء الاقتصادي. فقد عرف الناتج المحلي الإجمالي تقلبات واضحة، حيث سجل معدلات نمو سلبية وقوية في بداية الفترة (-1.5% سنة 1990 و -2.1% سنة 1993)، قبل أن يتحسن بشكل ظرفي بفعل انتعاش جزئي لأسعار النفط وتحسن طفيف في الاستقرار ليصل إلى 3.8% سنة 1995، ثم يعاود التراجع إلى منطقة سالبة مجدداً (-0.9% سنة 1998)، وهو ما يدل على هشاشة البنية الاقتصادية وعدم قدرتها على تحقيق نمو مستدام في غياب الإصلاحات الجذرية والاستقرار الأمني. كما أن هذا التذبذب يعكس مدى ارتباط الاقتصاد الجزائري بالعوامل غير الاقتصادية، خاصة الظروف الأمنية والسياسية التي أثرت بشكل مباشر على النشاط الإنتاجي والاستثمار. أما فيما يتعلق بالاستثمار الأجنبي المباشر، فقد بقي في مستويات ضعيفة جداً، حيث لم تتجاوز تدفقاته بضعة مئات الملايين من الدولارات (0.02 مليار دولار سنة 1990، و 0.28 مليار دولار سنة 2000)، وهو ما يعكس ضعف جاذبية الاقتصاد الجزائري خلال هذه المرحلة. ويُعزى ذلك إلى ارتفاع درجة المخاطر السياسية والأمنية، غياب إطار قانوني محفّز، ضعف البنية التحتية والمؤسساتية، وتقادم النسيج الصناعي.

### جدول (03): تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر (1990-2000)

| السنة | تدفقات FDI (مليار دولار أمريكي) |
|-------|---------------------------------|
| 1990  | 0.02                            |
| 1995  | 0.10                            |
| 2000  | 0.28                            |

شكل (04): تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر (1990-2000)



يؤكد تذبذب مؤشرات النمو ومستويات الاستثمار الأجنبي المباشر الهامشية في تسعينيات القرن الماضي حالة "الانعزال الاقتصادي" التي فرضتها الأزمات الأمنية والسياسية. فقد أدت هذه البيئة الطاردة للاستثمار إلى تعميق الاعتماد على الربيع النفطي، مما جعل الاقتصاد فاقداً للمناعة ضد الصدمات الخارجية وعاجزاً عن استقطاب رؤوس الأموال الأجنبية اللازمة للتحويل الهيكلي.

ثالثاً: تقييم العلاقة بين FDI والنمو

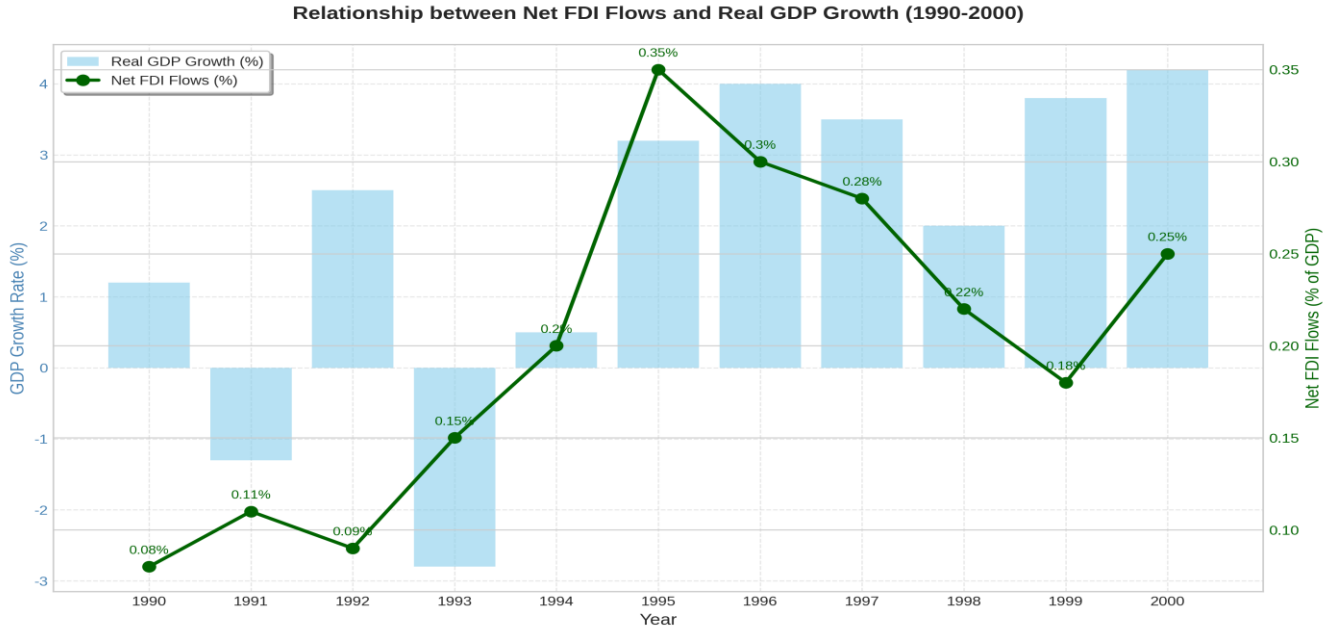
من خلال تحليل المؤشرات مجتمعة، يتضح أن العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي خلال هذه المرحلة كانت شبه منعدمة. فضعف حجم الاستثمارات الأجنبية، إلى جانب تركّزها النظري في مشاريع محدودة خدمية أو استخراجية وغير منتجة بشكل واسع، حال دون إحداث تأثير ملموس على النمو الاقتصادي أو خلق فرص العمل. النمو الضعيف والمتذبذب كان مدفوعاً بشكل شبه كلي بإيرادات النفط والإنفاق العمومي،

وليس بمساهمة القطاع الخاص أو الاستثمار الأجنبي. وعليه، يمكن اعتبار هذه المرحلة مرحلة تأسيسية فاشلة لم تشهد تفاعلاً حقيقياً بين الاستثمار الأجنبي والنمو.

**جدول (04): بيانات FDI والنمو الاقتصادي (1990-2000)**

| السنة | صافي تدفقات FDI (%) | نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (%) | ملاحظات                   |
|-------|---------------------|----------------------------------------|---------------------------|
| 1990  | 0.08                | 1.2                                    | بداية فترة نقشف           |
| 1991  | 0.11                | -1.3                                   | ركود بسبب الأزمة السياسية |
| 1992  | 0.09                | 2.5                                    | انتعاش مؤقت               |
| 1993  | 0.15                | -2.8                                   | انكماش حاد                |
| 1994  | 0.20                | 0.5                                    | استقرار جزئي              |
| 1995  | 0.35                | 3.2                                    | أول ارتفاع طفيف في FDI    |
| 1996  | 0.30                | 4.0                                    | نمو مدعوم بالنفط          |
| 1997  | 0.28                | 3.5                                    | استمرار ضعف FDI           |
| 1998  | 0.22                | 2.0                                    | انخفاض أسعار النفط        |
| 1999  | 0.18                | 3.8                                    | تحسن مؤقت                 |
| 2000  | 0.25                | 4.2                                    | FDI لا يزال أقل من 0.3%   |

### شكل (05): العلاقة البيانية بين FDI والنمو (1990-2000)



يؤكد التحليل الاقتصادي للفترة (1990-2000) أن العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) والنمو الاقتصادي ظلت ضعيفة وغير معنوية، حيث كان النمو محكوماً بالتقلبات النفطية والظروف الأمنية أكثر من كونه نتيجة لتدفقات رؤوس الأموال الأجنبية. ومع وجود تضارب في الدراسات القياسية حول طبيعة هذه العلاقة، إلا أن الإجماع ينصب على أن الاستثمارات في تلك المرحلة لم تستطع اختراق الاقتصاد الوطني بشكل فعال، مما أبقى دورها في دفع عجلة النمو محدوداً جداً.

### المطلب الثاني: مرحلة الطفرة المالية والاستقرار النسبي (2001-2014)

#### أولاً: السياق الاقتصادي

اتسمت هذه المرحلة بتحسن ملحوظ في الوضع الاقتصادي العام، مدفوعاً بالارتفاع الكبير وغير المسبوق في أسعار النفط في الأسواق العالمية (بلغ متوسط سعر البرميل أكثر من 100 دولار لفترة طويلة)، مما أدى إلى زيادة هائلة في الإيرادات العمومية وتراكم احتياطات الصرف إلى مستويات قياسية. كما ساهم الاستقرار السياسي النسبي وتحسن الأوضاع الأمنية بعد انحسار العنف في تحسين مناخ الأعمال تدريجياً، الأمر الذي انعكس إيجاباً

على مختلف المؤشرات الاقتصادية. وقد مكن هذا الوضع المالي المريح السلطات العمومية من تبني سياسات توسعية طموحة قائمة على زيادة الإنفاق العمومي بشكل كبير، خاصة في مجالات البنية التحتية (الطرق، السدود، الموانئ، المطارات) والاستثمار العمومي، مع التوجه نحو سداد الديون الخارجية مبكرًا.

جدول (05): معدلات النمو الاقتصادي (2001-2014)

| السنة | معدل النمو الاقتصادي (%) |
|-------|--------------------------|
| 2001  | 3.0                      |
| 2005  | 5.9                      |
| 2010  | 3.3                      |
| 2014  | 3.8                      |

شكل (06): تطور معدل النمو الاقتصادي (2001-2014)



اتسمت هذه المرحلة بطفرة مالية غير مسبقة بفضل ارتفاع أسعار النفط، مما مكن الدولة من تعزيز البنية التحتية وتسديد المديونية الخارجية. ومع ذلك، ظلت هذه الانتعاشة هشة ومرتبطة بشكل وثيق بعائدات المحروقات، حيث أخفقت في تحقيق تنويع اقتصادي مستدام أو بناء قاعدة إنتاجية مستقلة عن الريع.

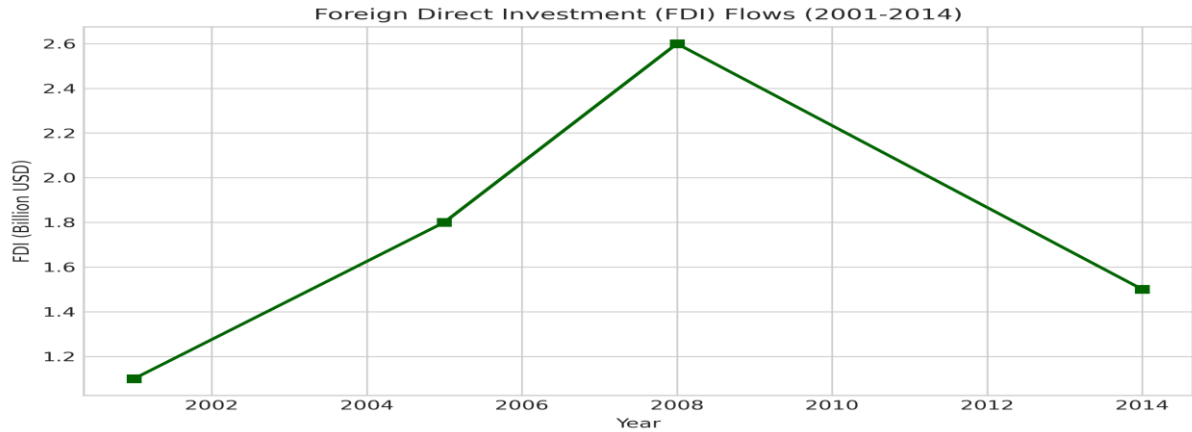
### ثانياً: تحليل المؤشرات الاقتصادية

أظهرت معدلات النمو الاقتصادي خلال هذه الفترة نوعاً من الاستقرار النسبي عند مستويات مقبولة (بين 3% و 5.9%)، إلا أن هذا النمو ظل مرتبطاً بشكل كبير وآلي بالإنفاق العمومي الضخم الممول من عائدات النفط، مما يعكس ضعف مساهمة القطاعات الإنتاجية الأخرى (الصناعة، الزراعة، الخدمات غير النفطية) في خلق الثروة وخلق تشغيل حقيقي. وفيما يخص الاستثمار الأجنبي المباشر، فقد عرف تحسناً كمياً ملحوظاً مقارنة بالمرحلة السابقة، حيث ارتفعت تدفقاته بشكل تدريجي من 1.1 مليار دولار سنة 2001 إلى ذروة بلغت 2.6 مليار دولار سنة 2008 قبل أن تتراجع قليلاً إلى 1.5 مليار سنة 2014. إلا أنه ظل موجهاً بشكل أساسي ومسيطر عليه نحو قطاع المحروقات (استكشاف وإنتاج) وبعض الخدمات المرتبطة به. هذا التركيز القطاعي حدّ من قدرته على تحقيق تنويع اقتصادي حقيقي أو نشر التكنولوجيا في الاقتصاد ككل. أما احتياطات الصرف، فقد شهدت ارتفاعاً أسطورياً من 11 مليار دولار سنة 2001 إلى 143 مليار سنة 2008 ثم 178 مليار سنة 2014 نتيجة الفوائض المالية الناتجة عن صادرات النفط، وهو ما عزز الاستقرار المالي للبلاد وجعلها في مأمن من أزمات الميزانيات، لكنه في المقابل عمّق التبعية للقطاع النفطي وجعل الاقتصاد رهينة لتقلبات سوق واحد.

#### جدول (06): تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر (2001-2014)

| السنة | تدفقات FDI (مليار دولار أمريكي) |
|-------|---------------------------------|
| 2001  | 1.1                             |
| 2005  | 1.8                             |
| 2008  | 2.6                             |
| 2014  | 1.5                             |

شكل (07): تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر (2001-2014)

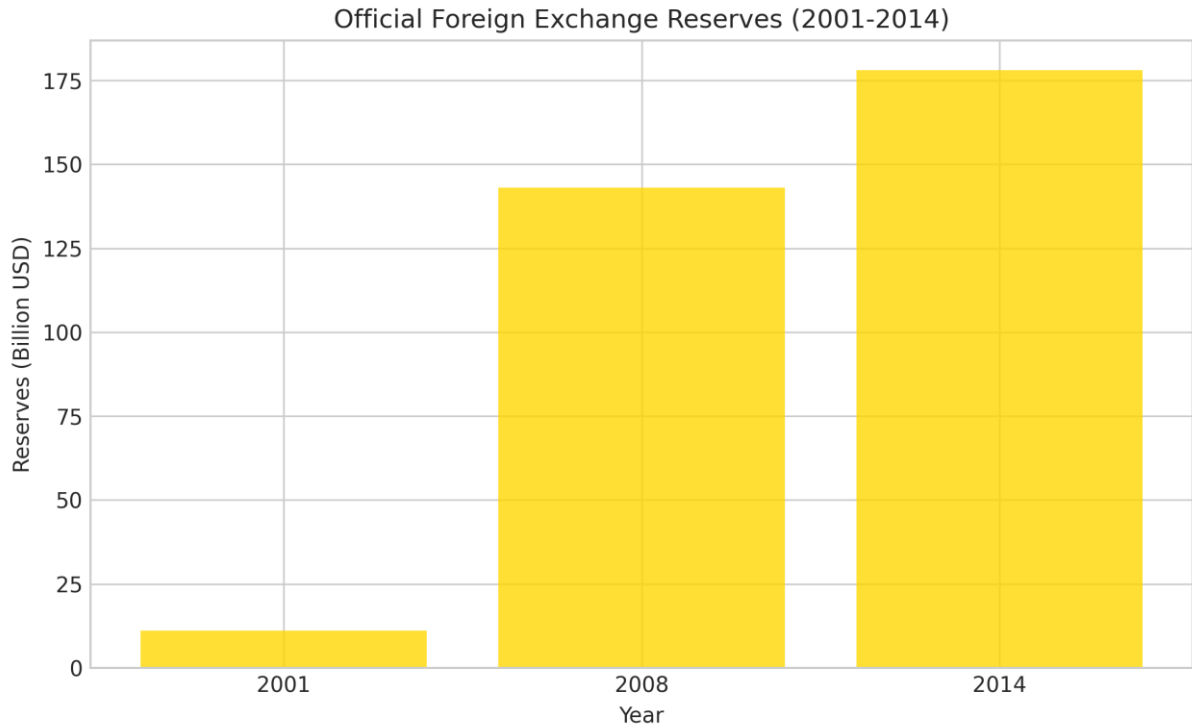


يؤكد التحليل أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر كانت متواضعة ومحكومة بمتغيرات قطاع الطاقة، مما أفقدها القدرة على تنويع الهيكل الإنتاجي للاقتصاد. وبذلك، أخفق هذا الاستثمار في كسر حلقة التبعية للريع النفطي، تاركاً الاقتصاد عرضة لتقلبات أسعار النفط العالمية.

جدول (07): تطور احتياطات الصرف الرسمية

| السنة | احتياطات الصرف (مليار دولار أمريكي) |
|-------|-------------------------------------|
| 2001  | 11                                  |
| 2008  | 143                                 |
| 2014  | 178                                 |

### شكل (08): تطور احتياطات الصرف (2001-2014)



شهدت احتياطات الصرف الجزائرية نمواً قياسيًّا بين 2001 و2014 بفضل طفرة النفط، مما وفر درعاً مالياً قوياً لمواجهة الصدمات الخارجية. ورغم هذا الأمان المالي، إلا أن الاعتماد المفرط على الربيع النفطي جعل الاقتصاد رهينة لتقلبات السوق الدولية، مما أعاق بناء اقتصاد متنوع ومستدام.

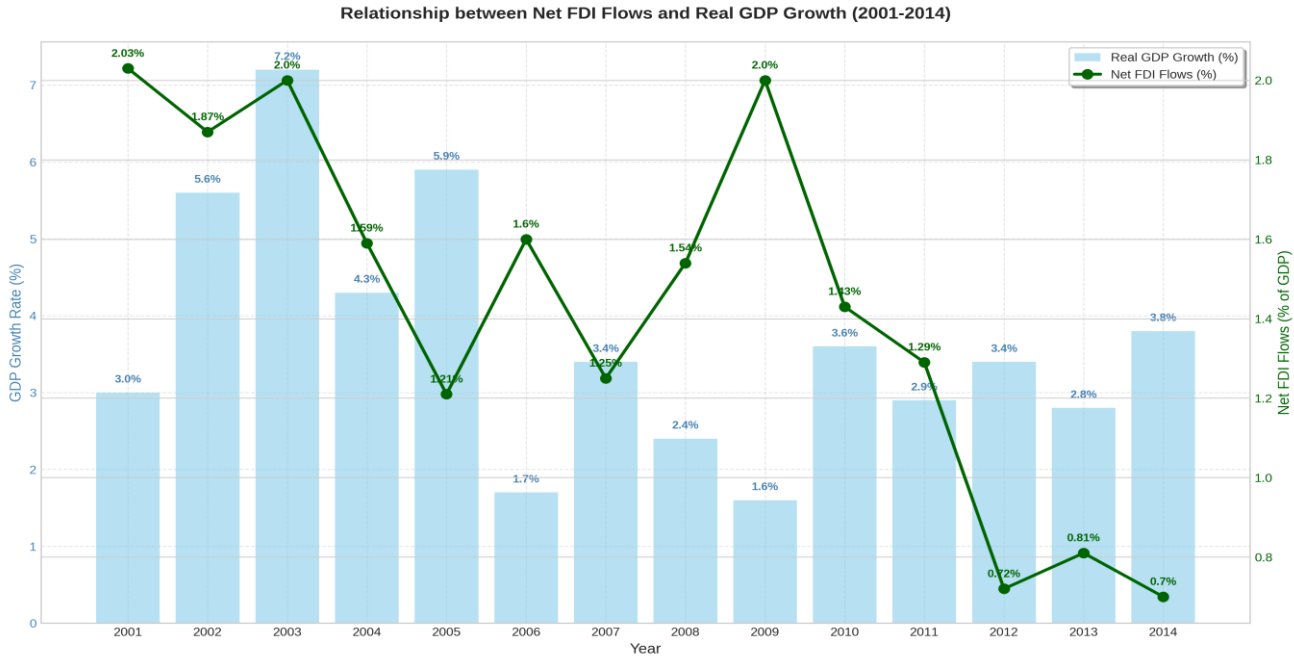
### ثالثاً: تحليل العلاقة بين FDI والنمو

رغم التحسن الكمي الواضح في تدفقات الاستثمار الأجنبي، إلا أن تأثيره المباشر والمستدام على النمو الاقتصادي بقي محدوداً وضعيفاً. ويعود ذلك أساساً إلى كون النمو خلال هذه المرحلة كان مدفوعاً في جوهره بعوامل خارجية (أسعار النفط) وبسياسة الإنفاق العمومي المترتبة عليها، وليس بعوامل إنتاجية داخلية ناتجة عن الاستثمار الخاص، سواء محلي أو أجنبي. وبالتالي، فإن الاستثمار الأجنبي، بقيمته المتزايدة، لم يكن محركاً رئيسياً للنمو، بل كان تابعاً لديناميكية القطاع النفطي نفسه أو مكماً لها، مما أدى إلى الحفاظ على البنية الربعية للاقتصاد وتعزيزها بدلاً من تنويعها.

جدول (08): العلاقة البيانية بين FDI والنمو الاقتصادي في الجزائر (2001-2014)

| السنة | صافي تدفقات FDI ( % من الناتج المحلي الإجمالي) | نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (%) |
|-------|------------------------------------------------|----------------------------------------|
| 2001  | 2.03                                           | 3.0                                    |
| 2002  | 1.87                                           | 5.6                                    |
| 2003  | 2.00                                           | 7.2                                    |
| 2004  | 1.59                                           | 4.3                                    |
| 2005  | 1.21                                           | 5.9                                    |
| 2006  | 1.60                                           | 1.7                                    |
| 2007  | 1.25                                           | 3.4                                    |
| 2008  | 1.54                                           | 2.4                                    |
| 2009  | 2.00                                           | 1.6                                    |
| 2010  | 1.43                                           | 3.6                                    |
| 2011  | 1.29                                           | 2.9                                    |
| 2012  | 0.72                                           | 3.4                                    |
| 2013  | 0.81                                           | 2.8                                    |
| 2014  | 0.70                                           | 3.8                                    |

## شكل (09): العلاقة البيانية بين FDI والنمو (2001-2014)



تُظهر البيانات أن العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو في هذه الفترة ظلت طردية ضعيفة، حيث هيمن ريع المحروقات كمتغير حاكم للنمو، مما جعل الاستثمارات الأجنبية مجرد تابعة لقطاع الطاقة لا محركاً للتنويع الاقتصادي. وبذلك، أخفق الاستثمار الأجنبي المباشر في كسر نمط الاقتصاد الريعي، مكرساً تبعية النمو لتقلبات السوق النفطية بدلاً من خلق قاعدة إنتاجية مستدامة.

### المطلب الثالث: مرحلة الانكماش الاقتصادي والصدمة النفطية (2015-2019)

#### أولاً: السياق الاقتصادي

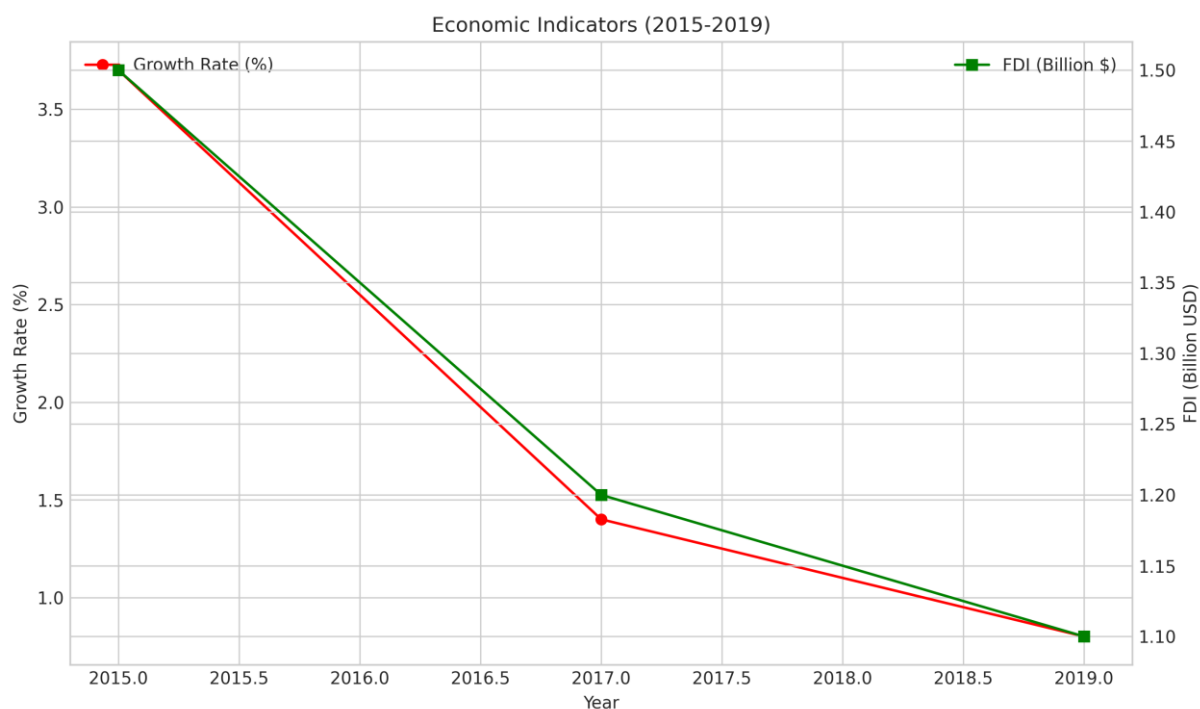
عرفت هذه المرحلة تراجعاً ملحوظاً وحاداً في الأداء الاقتصادي نتيجة الانخفاض الكبير والمستدام في أسعار النفط في الأسواق العالمية (من أكثر من 100 دولار إلى أقل من 50 دولاراً للبرميل)، مما أدى إلى تقلص الإيرادات العمومية بنسبة تزيد عن 60%، وظهور عجز هيكلي وكبير في الميزانية لأول مرة منذ سنوات. كما شهدت البلاد ضغوطاً مالية متزايدة، ونضوباً سريعاً لاحتياطات الصرف بسبب تمويل العجز، وظهور اختلالات خارجية.

الأمر الذي انعكس سلباً على مختلف المؤشرات الاقتصادية، وأظهر بوضوح هشاشة النموذج التنموي الريعي.

#### جدول (09): تطور المؤشرات الاقتصادية الرئيسية (2015-2019)

| السنة | معدل النمو الاقتصادي (%) | تدفقات FDI (مليار دولار) | احتياطات الصرف (المستوى التقريبي) |
|-------|--------------------------|--------------------------|-----------------------------------|
| 2015  | 3.7                      | 1.5                      | مرتفعة (بدأت بالتناقص)            |
| 2017  | 1.4                      | 1.2                      | منخفضة (تناقص حاد)                |
| 2019  | 0.8                      | 1.1                      | ضعيفة (أقل من 80 مليار)           |

#### شكل (10): تطور احتياطات الصرف (2015-2019) - منحنى تنازلي



تُظهر بيانات الفترة (2015-2019) تآكلاً مستمراً في المؤشرات الاقتصادية الكلية نتيجة الصدمة النفطية، حيث تراجع معدل النمو الاقتصادي بشكل حاد وانخفضت احتياطات الصرف نتيجة الاعتماد على الرّيع. كما اتسمت هذه المرحلة بضعف جاذبية الاستثمار

الأجنبي المباشر الذي واجه تحديات هيكلية، مما كشف عمق هشاشة الاقتصاد الجزائري وعجزه عن تحقيق الاستدامة خارج نطاق المحروقات.

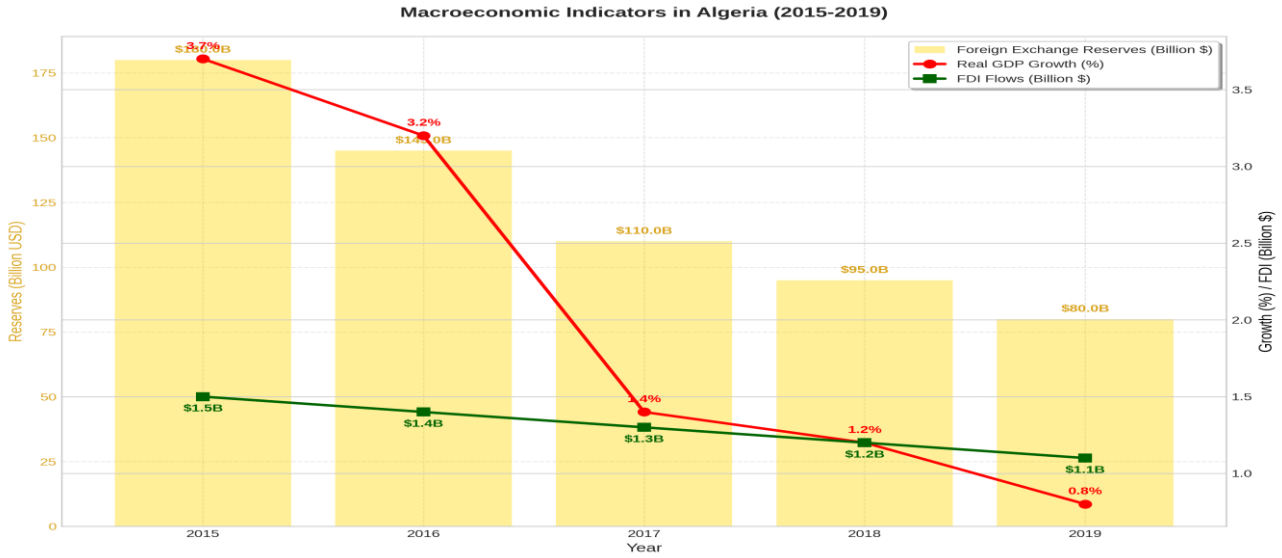
#### ثانياً: تحليل المؤشرات الاقتصادية

تشير البيانات بوضوح إلى تراجع تدريجي ومستمر في معدلات النمو الاقتصادي، حيث انخفضت من مستوى مقبول نسبياً 3.7% سنة 2015 إلى نسب ضعيفة جداً (1.4% سنة 2017، ثم 0.8% سنة 2019) تقترب من منطقة الركود. هذا التراجع الحاد يعكس بشكل صارم تأثير الصدمة النفطية على اقتصاد غير متنوع، حيث أن انخفاض الإيرادات النفطية أفضى إلى تقليص الإنفاق العمومي الذي كان المحرك الوحيد للنمو. كما شهد الاستثمار الأجنبي المباشر تراجعاً ملحوظاً من 1.5 إلى 1.1 مليار دولار، نتيجة انخفاض جاذبية السوق الجزائرية في ظل الظروف الاقتصادية غير المستقرة، وارتفاع المخاطر، واستمرار البيروقراطية والقوانين التقييدية (قانون 49/51 مثلاً). أما احتياطات الصرف، فقد عرفت انخفاضاً حاداً ودراماتيكيًا من حوالي 180 مليار دولار إلى أقل من 80 مليار دولار في 2019، وهو ما يعكس مدى اعتماد الاقتصاد على الإيرادات النفطية لتمويل العجز التجاري والمالي وخدمة الواردات، دون وجود مصادر بديلة للعملة الصعبة.

#### جدول (10): تطور مؤشرات الاقتصاد الكلي في الجزائر (2015-2019)

| السنة | نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (%) | صافي تدفقات FDI (مليار دولار أمريكي) | احتياطات النقد الأجنبي (مليار دولار أمريكي) |
|-------|----------------------------------------|--------------------------------------|---------------------------------------------|
| 2015  | 3.7                                    | 1.5                                  | 180.0                                       |
| 2016  | 3.2                                    | 1.4                                  | 145.0                                       |
| 2017  | 1.4                                    | 1.3                                  | 110.0                                       |
| 2018  | 1.2                                    | 1.2                                  | 95.0                                        |
| 2019  | 0.8                                    | 1.1                                  | 80.0                                        |

### شكل (10): تطور معدل النمو الاقتصادي (2015-2019) - منحني تنازلي



تعكس البيانات تآكل أسس النمو الاقتصادي نتيجة الصدمة النفطية وتزايد القيود الهيكلية، مما أدى إلى تراجع متزامن في الاستثمار الأجنبي المباشر واحتياطات الصرف. يؤكد هذا المسار الانحداري هشاشة الاقتصاد الريعي وعجزه عن تحقيق الاستدامة، حيث تحول تراجع الإنفاق العمومي إلى ركود شامل كشف غياب البدائل الإنتاجية الفعالة.

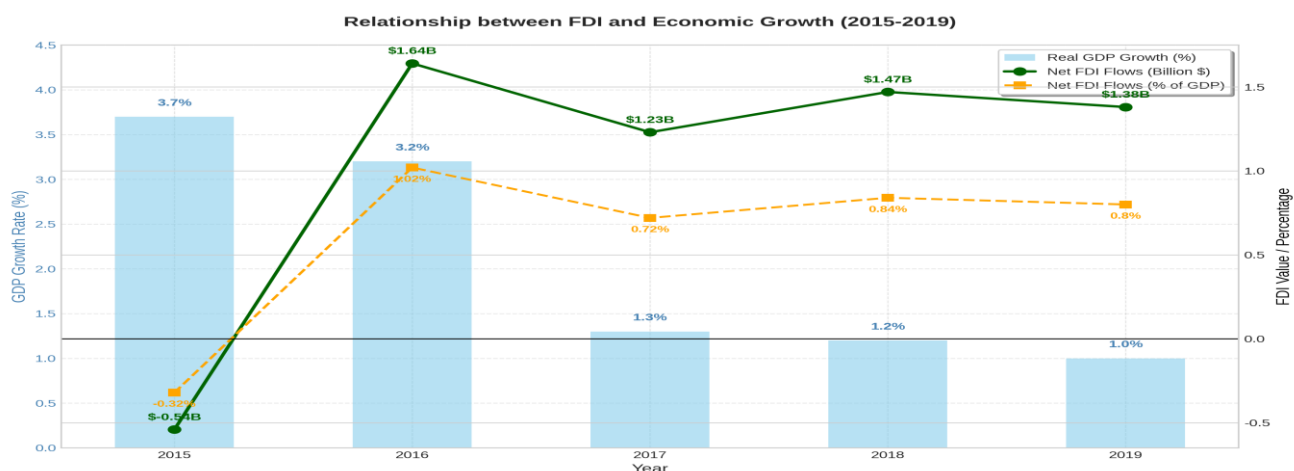
### ثالثاً: تحليل العلاقة بين FDI والنمو

يُظهر التحليل بوضوح أن العلاقة بين الاستثمار الأجنبي والنمو الاقتصادي خلال هذه المرحلة الحرجة بقيت ضعيفة جداً وغير قادرة على لعب دور تعويضي. فلم يتمكن الاستثمار الأجنبي، بمستواه المتواضع، من تعويض تراجع عائدات النفط أو دعم النمو في القطاعات غير النفطية. بل على العكس، انكمش هو الآخر متأثراً بنفس الظروف. ويؤكد ذلك بشكل قاطع هشاشة الاقتصاد الجزائري واعتماده الكبير على العوامل الخارجية الواحدة (النفط)، وعجزه عن جذب استثمار أجنبي يكون محركاً ذاتياً للنمو في أوقات الأزمات.

جدول (11): العلاقة البيانية بين FDI والنمو الاقتصادي في الجزائر (2015-2019)

| السنة | صافي تدفقات FDI ( % من الناتج المحلي الإجمالي) | صافي تدفقات FDI (مليار دولار أمريكي) | نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (%) |
|-------|------------------------------------------------|--------------------------------------|----------------------------------------|
| 2015  | -0.32                                          | -0.54                                | 3.7                                    |
| 2016  | 1.02                                           | 1.64                                 | 3.2                                    |
| 2017  | 0.72                                           | 1.23                                 | 1.3                                    |
| 2018  | 0.84                                           | 1.47                                 | 1.2                                    |
| 2019  | 0.80                                           | 1.38                                 | 1.0                                    |

شكل (11): العلاقة البيانية بين FDI والنمو (2015-2019)



تؤكد البيانات ضعف الارتباط بين تدفقات الاستثمار الأجنبي والنمو الاقتصادي، حيث ظلت الاستثمارات خاضعة لتأثير الصدمات الخارجية بدلاً من أن تعمل كأداة لتحقيق التوازن. وبذلك، كشفت الأزمة تلازم الانكماش في كلا المتغيرين، مما يعكس فشل الاستثمار الأجنبي في لعب دور "الملاذ الآمن" أو المحرك البديل للاقتصاد خلال فترات تراجع الربع النفطي.

## المطلب الرابع: مرحلة الصدمات الخارجية والتحول التدريجي (2020-2025)

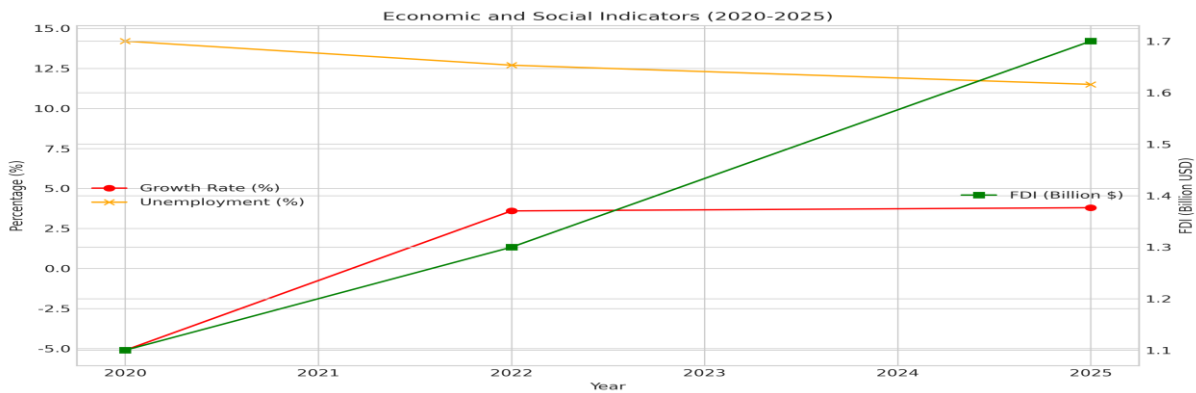
### أولاً: السياق الاقتصادي

تأثرت هذه المرحلة بشكل كبير ومفاجئ بجائحة كورونا (كوفيد-19)، التي أدت إلى انكماش اقتصادي حاد وغير مسبوق في 2020 نتيجة توقف النشاط الاقتصادي العالمي والمحلي، تراجع أسعار النفط مجدداً، وتقليص النشاط التجاري. غير أن هذه الأزمة الصحية والاقتصادية شكلت حافزاً دفع السلطات إلى تسريع وتيرة الإصلاحات الاقتصادية المتوقفة، خاصة من خلال إصدار قانون استثمار جديد (قانون 22-18) يهدف إلى تحسين مناخ الأعمال بشكل جذري، تقديم حوافز ضريبية وجمركية، وتسهيل إجراءات إنشاء المشاريع، إضافة إلى الخروج من قانون 49/51 في بعض القطاعات غير الاستراتيجية لجذب الاستثمارات الأجنبية.

### جدول (12): تطور المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية (2020-2025 تقريبي/تقديري)

| السنة | معدل النمو الاقتصادي (%) | تدفقات FDI (مليار دولار) | معدل البطالة (%) |
|-------|--------------------------|--------------------------|------------------|
| 2020  | -5.1                     | 1.1                      | 14.2             |
| 2022  | 3.6                      | 1.3                      | 12.7             |
| 2025  | 3.8 (تقديري)             | 1.7 (تقديري)             | 11.5 (تقديري)    |

### شكل (12): تطور معدل النمو الاقتصادي (2020-2025)



يُظهر الشكل انكماشاً حاداً جداً في 2020 ثم تعافياً تدريجياً ولكن بحدز، ليستقر عند مستويات مماثلة لمرحلة ما قبل الصدمة تقريباً.

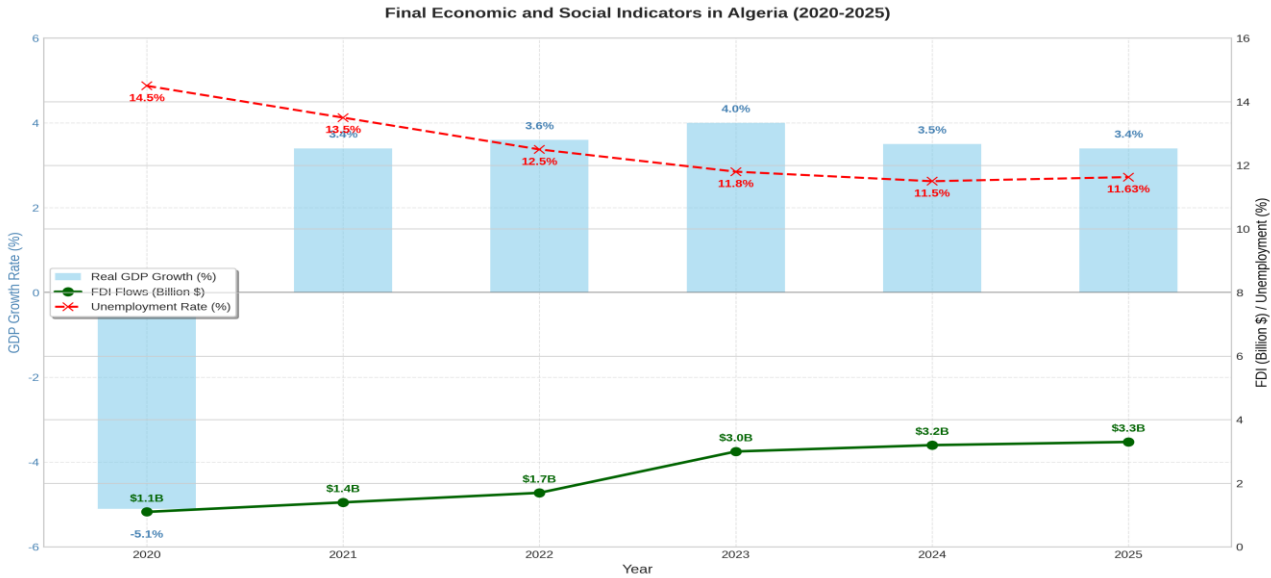
### ثانياً: تحليل المؤشرات الاقتصادية

عرف الاقتصاد الجزائري انكماشاً حاداً بنسبة -5.1% في سنة 2020، وهي أسوأ نسبة منذ عقود، بسبب تداعيات الجائحة. قبل أن يبدأ في التعافي التدريجي خلال السنوات اللاحقة (3.6% سنة 2022)، مدعوماً بارتفاع أسعار النفط مجدداً وتحسن النشاط المحلي والعالمي، وتأثير بدء تطبيق الإصلاحات الجديدة. كما سجل الاستثمار الأجنبي المباشر تحسناً تدريجياً ملحوظاً من 1.1 إلى 1.7 مليار دولار، وإن بقي في مستويات متوسطة مقارنة بالإمكانات الحقيقية للبلاد وحجم الاقتصاد. وهذا التحسن يُعزى بشكل كبير إلى قانون الاستثمار الجديد والجهود الدبلوماسية والاقتصادية لعرض فرص استثمارية خارج قطاع المحروقات. كما شهدت معدلات البطالة انخفاضاً تدريجياً من 14.2% إلى 11.5%، مما يعكس تحسناً نسبياً في النشاط الاقتصادي وخلق مواطن شغل، رغم استمرار التحديات الهيكلية العميقة (ضعف القطاع الخاص، هيمنة القطاع غير المهيكّل، عدم تطابق مخرجات التعليم مع سوق العمل).

جدول (13): تطور مؤشرات الاقتصاد الكلي في الجزائر (2020-2025)

| السنة | نمو الناتج المحلي الإجمالي (%) | صافي تدفقات FDI (مليار دولار أمريكي) | معدل البطالة (%) |
|-------|--------------------------------|--------------------------------------|------------------|
| 2020  | -5.1                           | 1.1                                  | 14.5             |
| 2021  | 3.4                            | 1.4                                  | 13.5             |
| 2022  | 3.6                            | 1.7                                  | 12.5             |
| 2023  | 4.0                            | 3.0                                  | 11.8             |
| 2024  | 3.5                            | 3.2                                  | 11.5             |
| 2025  | 3.4                            | 3.3                                  | 11.63            |

### شكل (13): تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر (1990-2025)



يوضح تحليل هذه المرحلة تحولاً جذرياً في مسار الاقتصاد الجزائري، حيث انتقل من انكماش حاد نتيجة الصدمات الخارجية إلى مرحلة تعافي تدريجي مدفوعة بإصلاحات هيكلية وتحسن أسعار النفط. وعلى الرغم من تذبذب تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وتأثرها بالتقلبات العالمية، إلا أن القوانين الجديدة والمؤشرات الحديثة تشير إلى بداية تحسن في جاذبية المناخ الاستثماري، مما يعزز فرص الانتقال نحو اقتصاد أكثر تنوعاً واستدامة على المدى المتوسط.

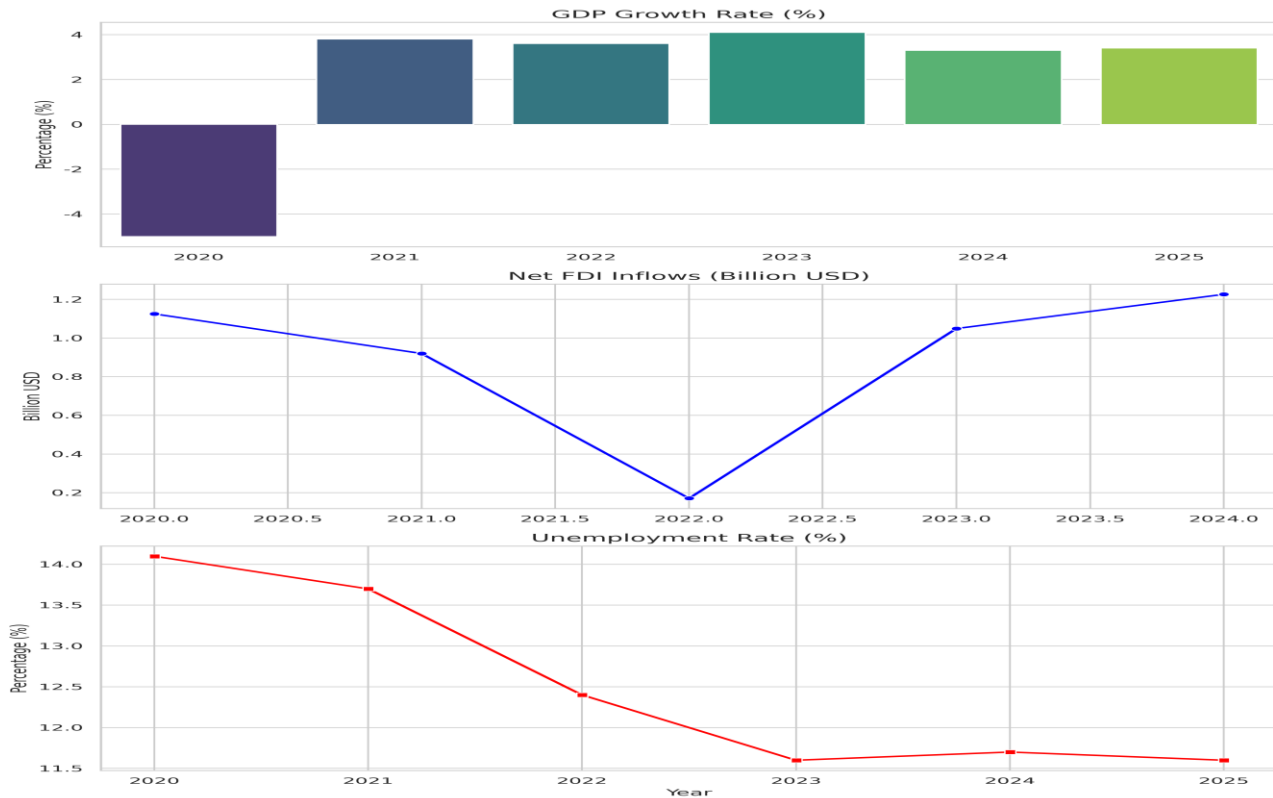
#### ثالثاً: تحليل العلاقة بين FDI والنمو

تعكس هذه المرحلة الأخيرة بداية تحسن نوعي في العلاقة بين الاستثمار الأجنبي والنمو الاقتصادي، حيث يبدو أن هناك محاولة لفصل هذه العلاقة عن التبعية المطلقة للنفط. إلا أن هذا التحسن لا يزال محدوداً وضعيفاً من حيث الحجم والتأثير الكلي. ويرتبط ذلك باستمرار الإشكاليات الهيكلية نفسها (ضعف التنوع الاقتصادي، صعوبة مناخ الأعمال رغم الإصلاحات، نقص التكوين، ضعف ربط الاستثمار الأجنبي بالسلاسل المحلية). فالاستثمار الأجنبي بدأ يساهم في قطاعات جديدة (الطاقات المتجددة، الصناعات الغذائية، الخدمات الرقمية) لكن حصته في الناتج الإجمالي لا تزال ضئيلة لتعويض تقلبات قطاع المحروقات.

جدول (14): العلاقة البيانية بين FDI والنمو الاقتصادي في الجزائر (2020-2025)

| السنة | نمو الناتج المحلي الإجمالي (%) | نمو القطاع غير النفطي (%) | صافي تدفقات FDI (مليار دولار) | FDI (الناتج المحلي الإجمالي) % من | معدل البطالة (%) |
|-------|--------------------------------|---------------------------|-------------------------------|-----------------------------------|------------------|
| 2020  | -5.0                           | —                         | 1.125                         | ~0.79                             | 14.1             |
| 2021  | 3.8                            | —                         | 0.920                         | ~0.56                             | 13.7             |
| 2022  | 3.6                            | —                         | 0.171                         | ~0.09                             | 12.4             |
| 2023  | 4.1                            | —                         | 1.049                         | ~0.56                             | 11.6             |
| 2024  | 3.3                            | 4.8                       | 1.226                         | ~0.73                             | 11.7             |
| 2025  | 3.4                            | —                         | —                             | —                                 | 11.6             |

شكل (14): العلاقة البيانية بين FDI والنمو (2020-2025)



تشير البيانات إلى تحول نوعي في هيكلية الاستثمار الأجنبي المباشر الذي بدأ يتجه نحو قطاعات غير نفطية، وهو ما يمثل بداية محاولة لفك الارتباط بتبعية المحروقات. ومع ذلك،

يظل هذا الأثر محدوداً في تعزيز النمو الشامل نظراً للتحديات الهيكلية المتمثلة في البيروقراطية وضعف نضج سوق المال، مما يستوجب تعميق الإصلاحات لضمان تحويل هذه التدفقات إلى محرك تنموي مستدام.

#### المبحث الثاني: أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على مؤشرات النمو الاقتصادي

يُعدّ الاستثمار الأجنبي المباشر من أبرز المتغيرات الاقتصادية التي حظيت باهتمام واسع في الأدبيات الاقتصادية الحديثة، نظراً للدور الذي يمكن أن يؤديه في تحفيز النمو الاقتصادي وتحسين الأداء الكلي للاقتصاد الوطني، خاصة في الدول النامية التي تعاني من ضعف الادخار المحلي ومحدودية القدرات التمويلية والتكنولوجية. وقد برزت أهمية هذا النوع من الاستثمار باعتباره وسيلة فعّالة لنقل التكنولوجيا الحديثة، وتطوير الكفاءات البشرية، وتعزيز القدرة الإنتاجية والتنافسية، فضلاً عن مساهمته في خلق مناصب الشغل وزيادة الصادرات وتحسين ميزان المدفوعات.

وتسعى الدراسات القياسية الحديثة إلى تحليل طبيعة العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر ومؤشرات النمو الاقتصادي من خلال بناء نماذج اقتصادية قياسية تسمح بقياس أثر هذا المتغير على الناتج المحلي الإجمالي أو نصيب الفرد من الدخل أو غيرها من المؤشرات الاقتصادية. كما تهدف هذه النماذج إلى تحديد طبيعة العلاقة في الأجلين القصير والطويل، ومدى استقرارها، إضافة إلى اختبار اتجاه السببية بين المتغيرات الاقتصادية المختلفة.

وعليه، سيتم في هذا المبحث التطرق إلى وصف النموذج القياسي المعتمد لدراسة أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على مؤشرات النمو الاقتصادي، ثم الانتقال إلى تقدير النموذج وتحليل نتائجه في الأجلين القصير والطويل.

### المطلب الأول: وصف النموذج

يعتمد التحليل القياسي للعلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي على بناء نموذج اقتصادي يهدف إلى تفسير أثر تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على أحد مؤشرات النمو الاقتصادي، والمتمثل غالباً في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي أو معدل النمو الاقتصادي. ويستند هذا النموذج إلى الفرضيات النظرية التي تؤكد وجود علاقة إيجابية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي، من خلال ما يوفره من رؤوس أموال، ونقل للتكنولوجيا، وتحسين للإنتاجية، ورفع لمستوى التشغيل.

ولغرض دراسة هذه العلاقة، يتم اعتماد نموذج اقتصادي قياسي تكون فيه مؤشرات النمو الاقتصادي متغيراً تابعاً، بينما يمثل الاستثمار الأجنبي المباشر المتغير المستقل الرئيسي، إلى جانب مجموعة من المتغيرات التفسيرية الأخرى التي تؤثر في النمو الاقتصادي، مثل الاستثمار المحلي، والانفتاح التجاري، ومعدل التضخم، ورأس المال البشري، والإنفاق الحكومي، وذلك لتفادي مشكلة التحيز الناتج عن إهمال المتغيرات المؤثرة.

ويمكن التعبير عن النموذج القياسي العام بالشكل الآتي:

$$GDP_t = \beta_0 + \beta_1 FDI_t + \beta_2 INV_t + \beta_3 OPEN_t + \beta_4 INF_t + \epsilon_t$$

حيث:

- $GDP_t$ : يمثل مؤشر النمو الاقتصادي خلال الفترة الزمنية  $(t)$ .
- $FDI_t$ : يمثل الاستثمار الأجنبي المباشر.
- $INV_t$ : يمثل الاستثمار المحلي.
- $OPEN_t$ : يمثل درجة الانفتاح التجاري.

- $(INF\_t)$  يمثل معدل التضخم.
- $(\beta_0)$  الحد الثابت.
- $(\beta_1, \beta_2, \beta_3, \beta_4)$  معاملات النموذج.
- $(\epsilon_t)$  حد الخطأ العشوائي.

ويعتمد اختيار هذا النموذج على طبيعة البيانات الزمنية المستخدمة، والتي غالباً ما تكون بيانات سنوية تغطي فترة زمنية طويلة نسبياً، مما يستدعي اختبار خصائص السلاسل الزمنية ومدى استقرارها قبل الشروع في التقدير القياسي.

وفي هذا الإطار، يتم استخدام اختبارات الجذر الأحادي مثل اختبار ديكي فولر الموسع (ADF) واختبار فيليبس-بيرون (PP) للكشف عن درجة تكامل المتغيرات، أي التحقق مما إذا كانت مستقرة عند المستوى أو بعد أخذ الفرق الأول. كما يتم اللجوء إلى نماذج التكامل المشترك في حالة وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات، ومن أبرز هذه النماذج نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL) الذي يتميز بقدرته على تحليل العلاقات في الأجلين القصير والطويل حتى في حالة اختلاف درجات تكامل المتغيرات بين  $I(0)$  و  $I(1)$ .

ويُعد نموذج ARDL من أكثر النماذج استخداماً في الدراسات الاقتصادية الحديثة، نظراً لمرونته الإحصائية ودقته في تقدير العلاقات الديناميكية بين المتغيرات الاقتصادية، إضافة إلى إمكانية استخراج نموذج تصحيح الخطأ (ECM) الذي يسمح بقياس سرعة عودة المتغيرات إلى التوازن طويل الأجل بعد حدوث الصدمات الاقتصادية.

### المطلب الثاني: تقدير النموذج (الأجل القصير والطويل)

بعد تحديد النموذج القياسي واختيار المتغيرات المناسبة، تأتي مرحلة تقدير النموذج القياسي وتحليل العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر ومؤشرات النمو الاقتصادي في الأجلين القصير والطويل. وتبدأ هذه المرحلة باختبار استقرارية السلاسل الزمنية للمتغيرات محل الدراسة باستخدام اختبارات الجذر الأحادي، وذلك للتأكد من عدم وجود مشكلة الانحدار الزائف التي تؤدي إلى نتائج مضللة وغير دقيقة.

وفي حالة إثبات أن المتغيرات مستقرة عند المستوى  $I(0)$  أو عند الفرق الأول  $I(1)$ ، يتم اعتماد نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL) باعتباره من أكثر النماذج ملائمة لتحليل العلاقات الاقتصادية الديناميكية. ويتيح هذا النموذج اختبار وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات الاقتصادية باستخدام اختبار الحدود (Bounds Test)، الذي يهدف إلى الكشف عن وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي.

وفي حالة إثبات وجود تكامل مشترك، يتم الانتقال إلى تقدير معاملات الأجل الطويل، والتي تعكس طبيعة تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي على المدى البعيد. فإذا كانت إشارة معامل الاستثمار الأجنبي المباشر موجبة ومعنوية إحصائياً، فإن ذلك يدل على وجود أثر إيجابي للاستثمار الأجنبي المباشر في دعم النمو الاقتصادي من خلال رفع مستويات الإنتاج والاستثمار ونقل التكنولوجيا وتحسين الكفاءة الإنتاجية.

أما في الأجل القصير، فيتم تقدير نموذج تصحيح الخطأ (ECM)، الذي يسمح بتحليل التغيرات الآنية قصيرة الأجل بين المتغيرات الاقتصادية، إضافة إلى قياس سرعة تعديل الاختلالات والعودة إلى التوازن طويل الأجل. ويمكن التعبير عن نموذج تصحيح الخطأ كما يلي:

$$\Delta GDP_t = \alpha_0 + \sum_{i=1}^n \alpha_i \Delta X_{t-i} + \lambda ECM_{t-1} + \mu_t$$

حيث:

- $(\Delta)$  تمثل الفرق الأول للمتغيرات.
- $(ECM_{t-1})$  يمثل حد تصحيح الخطأ المتباطئ بفترة واحدة.
- $(\lambda)$  يمثل معامل تصحيح الخطأ.
- $(\mu_t)$  يمثل حد الخطأ العشوائي.

ويُشترط أن يكون معامل تصحيح الخطأ سالباً ومعنوياً إحصائياً حتى يؤكد وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات، كما يعبر هذا المعامل عن سرعة تصحيح الاختلالات الاقتصادية والعودة إلى مسار التوازن بعد حدوث الصدمات.

كما يتم إجراء مجموعة من الاختبارات التشخيصية للتأكد من سلامة النموذج القياسي، مثل اختبار الارتباط الذاتي للبواقي، واختبار تجانس التباين، واختبار التوزيع الطبيعي، إضافة إلى اختبارات الاستقرار الهيكلي للنموذج مثل اختباري CUSUM و CUSUMSQ.

ومن خلال نتائج التقدير القياسي يمكن استخلاص طبيعة العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي، وتحديد مدى مساهمة هذا النوع من الاستثمار في تحسين مؤشرات الأداء الاقتصادي، وهو ما يساعد صناع القرار على وضع سياسات اقتصادية فعّالة تهدف إلى جذب الاستثمارات الأجنبية وتعظيم آثارها الإيجابية على التنمية الاقتصادية المستدامة.

### خلاصة الفصل:

تناول هذا الفصل دراسة أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على مؤشرات النمو الاقتصادي، من خلال عرض الإطار القياسي المعتمد لتحليل العلاقة بينهما في الأجلين القصير والطويل. وقد تم التطرق إلى وصف النموذج الاقتصادي وتحديد أهم المتغيرات المؤثرة في النمو الاقتصادي، مع الاعتماد على نماذج الاقتصاد القياسي الحديثة، خاصة نموذج ARDL ونموذج تصحيح الخطأ.

كما أبرزت الدراسة أن الاستثمار الأجنبي المباشر يُعد من العوامل المهمة الداعمة للنمو الاقتصادي، لما يوفره من رؤوس أموال وتكنولوجيا وخبرات إدارية تساهم في رفع الإنتاجية وتحسين الأداء الاقتصادي. غير أن فعالية هذا الاستثمار تبقى مرتبطة بمدى توفر بيئة اقتصادية مستقرة ومناخ استثماري ملائم يسمح بتعظيم آثاره الإيجابية على الاقتصاد الوطني.

الخاتمة

## الخاتمة:

سعت هذه الدراسة إلى تحليل أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة الممتدة من سنة 1990 إلى سنة 2025، وذلك من خلال تناول الجوانب النظرية المرتبطة بكل من الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي، ثم دراسة واقع تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ومؤشرات النمو الاقتصادي في الجزائر، وصولاً إلى تحليل طبيعة العلاقة بينهما وتقييم مدى مساهمة هذا النوع من الاستثمار في دعم الاقتصاد الوطني.

وقد أظهرت الدراسة أن الاستثمار الأجنبي المباشر يُعد من أهم الأدوات الاقتصادية القادرة على المساهمة في تحقيق النمو الاقتصادي من خلال توفير رؤوس الأموال، ونقل التكنولوجيا والمعرفة الفنية، وتحسين الكفاءة الإنتاجية، وتعزيز القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني. غير أن الاستفادة من هذه المزايا تظل مرتبطة بمدى قدرة الدولة المضيفة على توفير بيئة استثمارية ملائمة وإطار مؤسسي وقانوني قادر على استقطاب الاستثمارات وتوجيهها نحو القطاعات المنتجة.

ومن خلال دراسة واقع الاقتصاد الجزائري خلال الفترة محل الدراسة، تبين أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر عرفت تطوراً متفاوتاً ارتبط بالظروف الاقتصادية والسياسية والتشريعية التي مرت بها البلاد، كما تأثرت بشكل واضح بالتقلبات التي عرفت أسواق النفط العالمية. ورغم الجهود المبذولة لتحسين مناخ الاستثمار وجذب رؤوس الأموال الأجنبية، فإن أغلب الاستثمارات الأجنبية ظلت موجهة نحو قطاع المحروقات، الأمر الذي حدّ من مساهمتها في تنويع الاقتصاد الوطني وتقليص تبعيته للعائدات النفطية.

وبناءً على ما تم التوصل إليه من نتائج، يمكن القول إن الإشكالية الرئيسية للدراسة والمتمثلة في: إلى أي مدى ساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق النمو الاقتصادي في

الجزائر خلال الفترة (1990-2025)؟ قد أظهرت أن الاستثمار الأجنبي المباشر ساهم بدرجات متفاوتة في دعم النمو الاقتصادي، إلا أن أثره ظل محدوداً مقارنة بالإمكانات المتاحة، نتيجة استمرار هيمنة القطاع النفطي وضعف جاذبية القطاعات الاقتصادية الأخرى للاستثمارات الأجنبية.

### أهم النتائج

توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج يمكن تلخيصها فيما يلي:

- يشكل الاستثمار الأجنبي المباشر أحد العوامل المساهمة في دعم النمو الاقتصادي من خلال زيادة الاستثمار والإنتاج ونقل التكنولوجيا والخبرات الإدارية.
- عرفت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر تذبذباً واضحاً خلال الفترة (1990-2025)، متأثرة بالتحويلات الاقتصادية الداخلية والتقلبات الخارجية، خاصة أسعار النفط.
- تركزت أغلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في قطاع المحروقات، مما حدّ من دورها في تحقيق التنويع الاقتصادي.
- ظل النمو الاقتصادي في الجزائر مرتبطاً بدرجة كبيرة بعائدات النفط والغاز أكثر من ارتباطه بتطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.
- ساهمت الإصلاحات الاقتصادية والتشريعية المتعاقبة في تحسين جاذبية الجزائر للاستثمار الأجنبي، إلا أن تأثيرها بقي دون المستوى المطلوب.
- ما تزال البيروقراطية وتعقد الإجراءات الإدارية وبعض الاختلالات الهيكلية من أبرز العوامل التي تحد من فعالية الاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاد الجزائري.

- أظهرت الدراسة وجود علاقة إيجابية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي، غير أن هذه العلاقة تبقى محدودة نسبياً بسبب ضعف اندماج الاستثمارات الأجنبية في مختلف القطاعات الإنتاجية.

## التوصيات

- في ضوء النتائج المتوصل إليها، يمكن تقديم جملة من التوصيات أهمها:
- مواصلة تحسين مناخ الاستثمار من خلال تبسيط الإجراءات الإدارية وتقليص العراقيل البيروقراطية.
  - تعزيز الاستقرار التشريعي والقانوني بما يضمن وضوح الرؤية أمام المستثمرين المحليين والأجانب.
  - توجيه الاستثمارات الأجنبية نحو القطاعات الإنتاجية خارج قطاع المحروقات، خاصة الصناعة التحويلية والزراعة والطاقات المتجددة والاقتصاد الرقمي.
  - تطوير البنية التحتية الاقتصادية واللوجستية بما يعزز تنافسية الاقتصاد الوطني.
  - تشجيع الشراكات بين المستثمرين الأجانب والمؤسسات الوطنية بهدف نقل التكنولوجيا والخبرات الفنية.
  - تحسين كفاءة الموارد البشرية من خلال تطوير منظومة التعليم والتكوين بما يتلاءم مع احتياجات سوق العمل والاستثمار.
  - دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتمكينها من الاندماج في سلاسل الإنتاج المرتبطة بالاستثمارات الأجنبية.

- تعزيز الحوكمة الاقتصادية ومكافحة الفساد وترسيخ مبادئ الشفافية في المعاملات الاقتصادية.

## آفاق الدراسة

رغم الجهود المبذولة في هذه الدراسة، يبقى موضوع الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي مجالاً واسعاً للبحث والدراسة، الأمر الذي يفتح آفاقاً لدراسات مستقبلية يمكن أن تتناول:

- أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التشغيل والبطالة في الجزائر.
- دور الاستثمار الأجنبي المباشر في نقل التكنولوجيا وتحقيق التحول الرقمي.
- أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الصادرات خارج قطاع المحروقات.
- دراسة مقارنة بين الجزائر وبعض الدول العربية أو الإفريقية الناجحة في استقطاب الاستثمارات الأجنبية.
- تحليل أثر قانون الاستثمار الجديد على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.
- دراسة العلاقة بين جودة المؤسسات ومناخ الأعمال وجاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر.

وفي الأخير، يمكن التأكيد أن الاستثمار الأجنبي المباشر يمثل رافعة مهمة لدعم النمو الاقتصادي وتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر، غير أن تحقيق أقصى استفادة منه يتطلب تبني رؤية اقتصادية شاملة تقوم على تنويع القاعدة الإنتاجية، وتحسين مناخ الأعمال، وتعزيز فعالية المؤسسات الاقتصادية، بما يضمن تحويل تدفقات الاستثمار الأجنبي من مجرد مصدر للتمويل إلى محرك حقيقي للتنمية الاقتصادية المستدامة.

# قائمة المراجع

قائمة المراجع:

أولاً: الكتب

أ- باللغة العربية

1. أحمد الأشقر، الاقتصاد الكلي، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2002 .
2. أسامة الفولي، محمود شهاب مجدي، أساسيات الاقتصاد السياسي، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2000 .
3. بن علي بلعوز، محاضرات في النظريات والسياسة النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004 .
4. خالد المصلح، التضخم النقدي في الفقه الإسلامي، دار ابن الجوزي للنشر والتوزيع، السعودية، الطبعة الأولى، 2009 .
5. خالد شحادة، أحمد خطيب، زهير شامية، أسس المالية العامة، دار وائل للنشر، الأردن، الطبعة الرابعة، 2012 .
6. خالد وصفي الوزني، أحمد حسني الرفاعي، مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2002 .
7. سعيد عبد العزيز عثمان، المالية العامة: مدخل تحليلي معاصر، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2008 .
8. سعيد علي العبيدي، اقتصاديات المالية العامة، دار نجلة ناشرون وموزعون، الأردن، 2011 .
9. صالح الخصاونة، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2000 .

10. عبد الحميد قدي، المدخل إلى السياسة الاقتصادية الكلية: دراسة تقييمية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003 .
11. عبد العظيم حمدي، السياسات المالية والنقدية، الدار الجامعية، مصر، 2007 .
12. عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات النقود والبنوك (الأساسيات والمستحدثات)، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007 .
13. عقيل جاسم عبد الله، النقود والمصارف، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الثانية، 1999 .
14. علي كنعان، النقود والصيرفة والسياسة النقدية، دار المنهل اللبناني للطباعة والنشر، لبنان، الطبعة الأولى، 2012 .
15. عمر هاشم محمد صدقة، ضمانات الاستثمارات الأجنبية في القانون الدولي، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2008 .
16. قاسم نايف علوان، إدارة الاستثمار بين النظرية والتطبيق، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2009 .
17. محمد الصغير يعلي، المالية العامة، دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2003 .
18. محمد طاقة، هدى العزاوي، اقتصاديات المالية العامة، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن، 2007 .
19. محمد عباس محرز، اقتصاديات المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الثانية، 2005 .
20. محمد عوض طالب، مدخل إلى الاقتصاد الكلي، معهد الدراسات المصرفية، عمان، 2004 .

21. محمود حسين الوادي، زكريا أحمد عزام، مبادئ المالية العامة، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2007 .
22. محمود حسين الوادي، مبادئ علم الاقتصاد، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الطبعة الثانية، 2013 .
23. مروان شموط، كنجو عبود كنجو، أسس الاستثمار، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، مصر، 2008 .
24. ناصر داداي عدون، عبد الرحمان العايب، البطالة وإشكالية التشغيل ضمن برامج التعديل الهيكلي للاقتصاد من خلال حالة الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010 .
25. هاني حلاوة، الإنماء الاقتصادي والسياسي في الوطن العربي، دار أمجد للنشر والتوزيع، عمان، 2015 .
26. هناء عبد الغفار، الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الدولية: الصين نموذجاً، بيت الحكمة للنشر والتوزيع، بغداد، 2003 .
27. وحيد مهدي عامر، السياسات النقدية والمالية والاستقرار الاقتصادي، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، مصر، 2010 .

ب- باللغة الأجنبية

1. André, R. et Delorme, C., **L'État et l'Économie**, Economica, Paris, 1983.
2. Bousserelle, E., **Dynamique Économique: Croissance, Crises, Cycles**, Gualino Éditeur, Paris, 2000.

3. Jacques Lecaillon, **La Croissance Économique**, Édition Cujas, Paris.
4. Jean Arrous, **Les Théories de la Croissance : La Pensée Économique Contemporaine**, Éditions du Seuil, Paris, 1999.
5. Jean Rivoire, **L'Économie de Marché**, Éditions Dahleb, Alger, 1994.
6. Peter Sinclair, **Unemployment: Economic Theory and Evidence**, Oxford University Press, United Kingdom, 1987.

ثانياً: المقالات العلمية والدوريات

أ- باللغة العربية

1. أحمد سلامي، "العلاقة السببية بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في الجزائر: دراسة تطبيقية للفترة 1970-2013"، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 17، 2015.
2. أحلام وفاء رماش، سليمان زواري فرحات، "أثر مؤشرات الحكم الرشيد على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1998-2018 باستخدام نموذج ARDL"، مجلة مجاميع المعرفة، المجلد 7، العدد 2، 2021.
3. حميد عزري، رابح خوني، "قياس أثر النفقات العامة على البطالة في الجزائر"، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد 11، العدد 2، 2018.

4. مختار عرفي، عبد الرحمان شنيبي، "أثر تدخل الدولة عبر النفقات العمومية على النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة 1980-2018"، مجلة التنظيم والعمل، المجلد 8، العدد 3، 2020 .
5. محمد مقراني، "العلاقة بين النفقات العامة بصنفيها والنمو الاقتصادي في الجزائر للفترة 1970-2018"، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، المجلد 20، العدد 1، 2020 .
6. سميرة كرم، ليلي اسمهان بقيق، "العلاقة السببية بين الإنفاق العمومي والنمو الاقتصادي للفترة 1990-2016"، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 5، العدد 2، 2019 .
7. عيسى براق، أنيسة بركان، "ظاهرة تزايد الإنفاق العام في الجزائر: تطورها وأسبابها ومتطلبات ترشيدها"، مجلة الإبداع، المجلد 7، العدد 8، 2017 .

ب- باللغة الأجنبية

1. Aschauer, D.A., "Is Public Expenditure Productive?", Journal of Monetary Economics, Vol. 23, No. 2, 1989.
2. Barro, R.J., "Government Spending in a Simple Model of Endogenous Growth", Journal of Political Economy, 1990.
3. Lamartina, S. and Zaghini, A., "Increasing Public Expenditure: Wagner's Law in OECD Countries", German Economic Review, Vol. 12, No. 2, 2010.

ثالثاً: الرسائل الجامعية والأطروحات

أ- مذكرات الماستر

1. أمال عقون، أثر الإنفاق العام على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر: دراسة تحليلية قياسية للفترة (1990-2014) ، مذكرة ماستر، جامعة أم البواقي، 2015-2016 .
2. بلال مومو، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار المحلي على النمو الاقتصادي: دراسة حالة الجزائر (1990-2011) ، مذكرة ماستر، جامعة ورقلة، 2012-2013 .
3. جن العمودي نسرين، العقون عايدة، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1991-2021) ، مذكرة ماستر، 2022-2023 .
4. فريدة سليمان، دراسة أثر النفقات العمومية على النمو الاقتصادي باستعمال تقنية التكامل المشترك: حالة الجزائر (1970-2012) ، مذكرة ماستر، 2017 .

ب- رسائل الماجستير

1. حميد مقرني، أثر الإنفاق الحكومي على معدلي البطالة والتضخم في الجزائر (1988-2012)، رسالة ماجستير، جامعة بومرداس، 2014-2015 .
2. محمد ركازي، العلاقة بين النفقات العمومية والنمو الاقتصادي في الجزائر (1970-2012)، رسالة ماجستير، جامعة محمد بوقرة، بومرداس، 2014 .

ج- أطروحات الدكتوراه

1. بليلة لمين، ترشيد الإنفاق العام بهدف الإقلال من ظاهرة الفقر مع الإشارة إلى واقع الجزائر، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2015-2016 .

2. رانية دنان، ترشيد الإنفاق العام ضمن سياسة الميزانية في ظل التغيرات الدولية: دراسة حالة الجزائر(1990-2014) ، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 03، 2015-2016 .
3. شوقي جباري، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي: دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه، جامعة أم البواقي، 2014-2015 .
4. عبد الله بلوناس، الاقتصاد الجزائري من الخطة إلى السوق ومدى إنجاز أهداف السياسة الاقتصادية، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2005 .
5. محمد بن عزة، ترشيد سياسة الإنفاق العام باتباع منهج الانضباط بالأهداف: حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه، جامعة تلمسان، 2014-2015 .

#### رابعاً: المراجع الإلكترونية

1. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، الاستثمار الأجنبي المباشر والتنمية، سلسلة الخلاصات المركزة، الكويت، 1999 .
2. رشيد ساطور، شكري بن عزوز، أثر تنويع الاستثمار الحكومي على النمو الاقتصادي في الجزائر، ورقة بحثية منشورة ضمن قاعدة بيانات MPRA ، 2017 .
3. عبلة عبد الحميد بخاري، نظرية جوزيف شومبيتر في النمو الاقتصادي، 2015 .

## ملخص الدراسة

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2025)، من خلال دراسة الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي، وتحليل طبيعة العلاقة بينهما.

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي والمنهج القياسي، وتوصلت إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر يساهم في دعم النمو الاقتصادي من خلال توفير رؤوس الأموال ونقل التكنولوجيا وتحسين الإنتاجية، إلا أن تأثيره في الجزائر ظل محدودًا بسبب تركزه في قطاع المحروقات واستمرار تبعية الاقتصاد الوطني للعائدات النفطية.

كما أظهرت النتائج وجود علاقة إيجابية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي، غير أنها لم تكن كافية لتحقيق تنويع اقتصادي فعال أو إحداث تحول هيكلي في الاقتصاد الجزائري. وأوصت الدراسة بضرورة تحسين مناخ الاستثمار، وتبسيط الإجراءات الإدارية، وتعزيز الاستقرار التشريعي، وتوجيه الاستثمارات الأجنبية نحو القطاعات الإنتاجية خارج قطاع المحروقات لتحقيق نمو اقتصادي مستدام.

**الكلمات المفتاحية:** الاستثمار الأجنبي المباشر، النمو الاقتصادي، الجزائر، التنمية الاقتصادية، التنويع الاقتصادي.

## ABSTRACT :

This study aimed to analyze the impact of Foreign Direct Investment (FDI) on economic growth in Algeria during the period 1990–2025 by examining the theoretical framework of FDI and economic growth and analyzing the nature of the relationship between them. The study adopted both the descriptive-analytical and econometric approaches. The findings revealed that FDI contributes to economic growth through the provision of capital, technology transfer, and productivity enhancement. However, its impact in Algeria has remained limited due to its concentration in the hydrocarbons sector and the continued dependence of the national economy on oil revenues. The results also indicated the existence of a positive relationship between FDI and economic growth; however, this relationship was not strong enough to achieve effective economic diversification or bring about a structural transformation of the Algerian economy. Accordingly, the study recommends improving the investment climate, simplifying administrative procedures, strengthening legislative stability, and directing foreign investments toward productive sectors outside the hydrocarbons industry in order to achieve sustainable economic growth.

**Keywords:** Foreign Direct Investment (FDI), Economic Growth, Algeria, Economic Development, Economic Diversification.